

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
قسم المالية والمحاسبة



السنة الثانية ماستر تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة: أثر التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار



تحت إشراف الأستاذة: لعلي فاطمة

تحت انجاز الطالبة :

❖ زقاو هوارية

❖ بلعوج يمينة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفحة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	لاكسي فوزية	أستاذة محاضرة أ	مستغانم
مقررا	لعلي فاطمة	أستاذة التعليم العالي	مستغانم
مناقشا	مقراد عبد الله	أستاذ محاضر ب	مستغانم

العام الجامعي: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر و التقدير

قال الله تعالى : «...ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه...»

الأحقاف الآية 15

قبل وكل شيء نشكر الله عز وجل ونحمده الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووهبنا من

القوة والصبر ما نحتاجه إلى الوصول إلى هذا المستوى وإتمام دراستنا و عملنا المتواضع

هذا، ونفعنا الله به وإياكم.

أتقدم بأسمى معاني الشكر والاحترام والتقدير لأستاذة المحترمة "لعلمي فاطمة" وعلى

قبولها الإشراف على هذه المذكرة والتي لم تبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة.

كما نتقدم بالشكر المسبق للجنة المناقشة لتفضلهم لقراءة وتقييم هذه المذكرة.

كما لا أنسى شكر موظفي مؤسسة " سوناطراك مركب الصناعي GP1/Z " على المعلومات القيمة التي منحونا إياها، و

على صبرهم معنا طيلة فترة التربص.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

إهداء

الحمد لله فائق الأنوار و جاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المحترار صلى الله عليه وسلم. أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ربّني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أعلى إنسان في الوجود "أمي الحبيبة" بلعور خيرة "أطال الله في عمرها.

إلى من كان السبب في وجودي إلى من كرس حياته لأجلي إلى من علمني الصبر والإصرار على النجاح "أبي" سليمان "حفظه الله وأطال في عمره.

إلى جميع إخوتي وإلى كل عائلتي وإلى جميع أصدقائي وإلى كل من حملهم قلبي ونسبهم قلبي.

إلى أختي التي لم تلدها أمي ورفيقة دربي "مروى".

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل، إلى زميلتي "يمينة".

بأسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المؤطرة "العلمي فاطمة"

كما نتقدم بالشكر المسبق للجنة المناقشة لتفضلهم لقراءة وتقييم هذه المذكرة.

هوارية

إهداء

الحمد لله فائق الأنوار و جاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المحتر صلى الله عليه وسلم. أهدي هذا العمل المتواضع إلى من ربّتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أعلى إنسان في الوجود "أمي الحبيبة" أطال الله في عمرها.

إلى من كان السبب في وجودي إلى من كرس حياته لأجلي إلى من علمني الصبر والإصرار على النجاح "أبي" حفظه الله وأطال في عمره.

إلى جميع إخوتي وإلى كل عائلتي وإلى جميع أصدقائي وإلى كل من حملهم قلبي ونسبهم قلبي.

إلى أختي التي لم تلدها أمي ورفيقة دربي " مروى".

إلى من عملت معي بكل بغيّة إتمام هذا العمل، إلى زميلتي "هوارية".

بأسى معاني الشكر والتقدير والاحترام نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المؤطرة "العلمي فاطمة"

كما نتقدم بالشكر المسبق للجنة المناقشة لتفضلهم لقراءة وتقييم هذه المذكرة.

يمينة

فهرس المحتويات

الصفحة	البيان
	شكر وتقدير
	إهداء
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	الملخص
	المقدمة العامة
	الفصل الأول: التحليل المالي وكيفية تأثيره في عملية اتخاذ القرار
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
2	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
6	المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
12	المطلب الثالث: وسائل وأدوات التحليل المالي
25	المبحث الثاني: عملية اتخاذ القرار
25	المطلب الأول: ماهية عملية اتخاذ القرار
28	المطلب الثاني: أنواع ومراحل عملية اتخاذ القرار
35	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة والمشاكل التي تواجهها في عملية اتخاذ القرار
40	المبحث الثالث: اثر التحليل المالي على عملية اتخاذ القرار
40	المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في عملية اتخاذ القرار
42	المطلب الثاني: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار ومراحل تقييمها
44	المطلب الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية
45	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مؤسسة سوناطراك (المركب الصناعي GP1/Z)
47	تمهيد
48	المبحث الأول: عرض وتنظيم مؤسسة سوناطراك
48	المطلب الأول: تعريف مؤسسة سوناطراك
48	المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن مؤسسة سوناطراك

50	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك
52	المبحث الثاني : عرض مركب GP1/Z
52	المطلب الأول : تعريف مركب GP1/Z
53	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمركب GP1/Z
54	المطلب الثالث : الدائرة المالية لمركب GP1/Z وهيكلها التنظيمي
57	المبحث الثالث : القوائم المالية لمركب GP1/Z
58	المطلب الأول : عرض ميزانية مركب GP1/Z (2019 - 2020 - 2021)
61	المطلب الثاني : عرض حساب النتائج لمركب GP1/Z (2019 - 2020 - 2021)
63	المطلب الثالث : اثر التحليل المالي على أداء المركب GP1/Z
74	خلاصة الفصل
76	الخاتمة العامة
80	المراجع
85	الملاحق

قائمة الأشكال والحدود

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	أنواع التحليل المالي	1
8	الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي	2
31	مراحل اتخاذ القرار	3
41	مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري	4
50	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك	5
53	الهيكل التنظيمي لمركب GP1/Z	6
55	الهيكل التنظيمي للدائرة المالية لمركب GP1/Z	7
64	الميزانية الوظيفية لجانب الأصول 2019- 2020- 2021	8
64	الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم 2019- 2020- 2021	9
66	رأس المال العامل الصافي FRNG خلال 2019- 2020- 2021	10
66	احتياجات رأس المال العامل BFR خلال 2019-2020-2021	11
67	الخزينة TN خلال 2019- 2020- 2021	12
69	مردودية المؤسسة خلال سنوات 2019- 2020- 2021	13

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	الرقم
59	ميزانية الأصول 2019- 2020- 2021	1
60	ميزانية الخصوم 2019- 2020- 2021	2
62	حساب النتائج 2019- 2020- 2021	3
63	الميزانية الوظيفية لجانب الأصول 2019 – 2020 – 2021	4
65	الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم 2019 – 2020 – 2021	5
65	نسب المؤشرات المالية	6
70	نسب التوازن المالي	7

الخط

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر التحليل المالي على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة على اعتبار أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرار وفي تقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي والحاضر والتنبؤ بنتائجها المستقبلية، وللحفاظ على توازنها المالية بغية تسهيل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة والعقلانية في الوقت المناسب.

ومن خلال دراستنا تمكنا من معرفة أثر التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار في مؤسسة " سوناتراك المركب الصناعي GP1/Z " وذلك بإسقاط مؤشرات التوازن والنسب المالية على قوائمها المالية، ومن خلال ذلك توصلنا إلى بعض النتائج التالية:

• لكي يقوم المسير المالي بمهامه في أحسن الظروف لا بد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات ومن بينها تقنيات نسب و المؤشرات المالية.

• لتحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية هدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة وتحسين أدائها في المستقبل.

• يعتبر التحليل المالي همزة وصل بين القوائم المالية وعملية اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، القوائم المالية، أدوات التحليل المالي، عملية اتخاذ القرار.

Summary:

This study aims to determine the impact of financial analysis on the decision-making process in the organization, given that financial analysis is a process of systematic processing of the available data in order to obtain information used in the decision-making process and in evaluating the financial performance of the organization in the past and present and predicting its future results, and to maintain its financial balances in order to facilitate rational and timely decision-making.

Through our study, we were able to know the impact of financial analysis on the decision-making process in the "Sonatrach Industrial Complex GP1/Z" corporation, by projecting balance indicators and financial ratios on its financial statements, and through that, we reached some of the following results:

- In order for the financial manager to carry out his duties in the best conditions, there must be techniques that help him in making decisions, including ratios and financial indicators techniques.
- Financial analysis is based on examining and analyzing the financial statements of the institution for past periods, with the aim of knowing the prevailing financial situation in the institution and improving its performance in the future.

Financial analysis is the link between the financial statements and the decision-making process.

Financial analysis, financial statements, financial analysis tools, decision-making process

المعلمة العالمة

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد، فهي تتأثر وتؤثر في المحيط التي تنشط فيه، ولا يمكنها العيش بمعزل عن التغيرات والتطورات المتسارعة الحاصلة فيه، حيث تسعى في ظل هذه التغيرات إلى اتخاذ القرارات ورسم السياسات التي تحقق أهدافها وتمكنها من المحافظة على مكانتها واستمراريتها في السوق، والبحث عن التفوق والتميز الدائم والتحكم في تسيير ميزانياتها واستعمال أمثل للموارد المالية بطريقة عقلانية مما يحقق مردودية عالية واتخاذ أفضل القرارات.

ولضمان هذا ظهر ما يسمى بالتحليل المالي، الذي يساعد على تشخيص وضعية المؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية، كما أنه ذو أهمية كبيرة داخل المؤسسة، ويعتبر ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، وزادت أهميته في ظل تعقد وتوسع الأنشطة، حيث أصبح يلزم على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي،

بالإضافة إلى أن اتخاذ القرارات لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار وذلك بسبب التعقيد الذي يصاحب هذه العملية في وقت تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، وأصبح القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية غير كاف دون دعمها بنتائج التحليل المالي، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل للقوائم المالية حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة و استغلالها أحسن استغلال، وكذا تحديد نقاط الضعف لاتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة. مما يمكن من إعطاء جودة عالية في القرارات المالية التي تؤدي بالمؤسسة إلى التسيير الجيد.

إشكالية البحث:

أصبحت عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا، ومن ثم أصبح لزاما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي إلى الوصول إليه. وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يتم استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، ومعرفة مدى تأثيره على اتخاذ القرار؟

و من هذا يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي وما مدى قدرتها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟
- كيف يمكن الاستفادة من نتائج التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار؟
فرضيات الدراسة:
- للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ارتأينا أن نضع الفرضيات التالية:
يعتمد التحليل المالي على استعمال المؤشرات و النسب المالية بهدف الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة.
- إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية والقرارات الرشيدة لمعالجتها.
أهمية الدراسة:

- يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجبها يتم تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يظهر تحليل نقاط قوة وضعف المؤسسة، ويكون عوناً له في ترشيد قراراتها وهذا من خلال استخدام أدوات و النسب المالية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.
أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة "سونا طراك - مركب الصناعي GP1/Z".
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات المالية بالمؤسسة.
- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية وذلك من خلال الاحتكاك المباشر بالميدان العملي للمؤسسة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة مويحي إلياس 2014 دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل - بسكرة، مذكرة ماستر هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية اعتمادا على جمع المعلومات حول التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار من خلال أدواته الأكثر استخداما وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها، كذلك يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفادها ونقاط القوة لتعزيزها.

2. دراسة طير لويوزة، سايجي باهية فريال 2014 / 2015 فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، دراسة تطبيقية للوضع المالية للديوان الترقية والتسيير العقاري - البويرة، مذكرة ماستر هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي كونه تقنية من تقنيات عملية اتخاذ القرار، الحصول على أكبر قدر من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية من خلال استعمال أدوات التحليل المالي وتطبيقاتها في المؤسسة الجزائرية من أجل معرفة حقيقة وضعها المالي.

3. دراسة السعيد يزيد، صفوان دحمان 2017 / 2018 التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة وحدة أغذية الأنعام- عيم بسام - البويرة، مذكرة ماستر هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات، تعرف على أهمية التحليل المالي وأساليب المستخدمة، محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة للمحافظة على توازنها المالي، تعرف كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.

4. دراسة (Mukamwiz.B; Claude.R;2020) هذه الدراسة عن مقال منشور موسوم بـ: "تحليل القوائم المالية والقرارات الاستثمارية في البنوك التجارية: دراسة حالة بنك كيغالي، روندا"

Financial statement Analysis and investment decision making in commercial banks: a case study of bank of Kigali,Rwanda

التي تهدف إلى إبراز الدور الذي يؤديه تحليل القوائم المالية في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية، وقد توصلت الدراسات إلى عدة نتائج أهمها:

أن فهم وتحليل البيانات التي توفرها القوائم المالية تسهل عملية اتخاذ القرار، كما تعد كأداة لتقليل المخاطر التي تحيط لعملية اتخاذ القرار،

5. دراسة (Muhumuza, J,2014) هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال،

بجامعة كمبالا الدولية، أوغندا، تحمل عنوان

Financial statement analysis and decision making process: a Cade study of centenary rural development bank in Vganda

وقد هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار، وذلك من خلال جمع البيانات من بنك التنمية الريفية بروندا (CRDB)، اعتماداً على أداة الاستبيان الموجه لمستخدمي هذا البنك، بهدف تحديد دور القوائم المالية في الإدارة السليمة للبنك من خلال ترشيد عملية اتخاذ القرار،

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن المعلومات المستخلصة من القوائم المالية تعد ركيزة لاتخاذ القرار على مستوى البنك، إضافة إلى أن اتخاذ القرار السليم مرتبط بجودة و موثوقية البيانات المالية المتوفرة، لذا لابد من الاهتمام بزيادة الموظفين في قسم المحاسبة والمالية، تدريب الموظفين وتحسين نظام المحاسبة المستخدم،

منهج البحث:

بغرض الإلمام بجوانب البحث و الإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات المتبناة، اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع و هذا بإعطاء مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدواته ومعرفة مدى تأثيرها في عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أسلوب دراسة حالة، الذي يكتننا من التعمق في الموضوع و استخلاص النتائج من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة سونطراك "مركب الصناعي GP/1Z"، و تحليل مختلف الوثائق.

حدود الدراسة:

➤ الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى "مركب الصناعي GP/1Z"، مؤسسة سونطراك ب ارزيو،

➤ الحدود الزمنية: يقتصر على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك بالتحليل لقوائمها

المالية خلال الفترة (2022 – 2023)

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية حول المؤسسة محل الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

للتعمق في الموضوع والامام بجوانبه بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بوضع مقدمة تعتبر كمدخل للموضوع وخاتمة تتضمن أهم النتائج والاقتراحات المتعلقة به يتوسطها فصلين مترابطين ومتكاملين يعالجان جوهر الدراسة.

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي بالإضافة إلى أهميته والأهداف والأنواع، وكما قمنا كذلك بدراسة عملية اتخاذ القرار وفي الأخير أثر التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار.

أما الفصل الثاني المتمثل في الجانب التطبيقي، وهذا من خلال تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة ومتمثلة في " سوناتراك المركب الصناعي GP1/Z" وهيكلها التنظيمي، كما تطرقنا إلى استعمال أدوات التحليل المالي لدراسة وضعية المؤسسة ومن ثم اتخاذ القرار المناسب اعتمادا على مختلف النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

تمهيد:

إن المؤسسة هي المنظمة الاقتصادية مستقلة تركز على إمكانيات مادية ومعنوية، بهدف تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى بأقل تكلفة والتوازن بين المردودية والسيولة، ولتحقيق هذه الأهداف يجب على مسيري المؤسسة التحكم في وظائفها الأساسية وهذا باستعمال تقنيات حديثة، ومن أهم هذه التقنيات التحليل المالي، الذي يعتبر أداة تشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية، بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، وكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويتم ذلك باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم أداء المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به.

لذلك سنحاول دراسة الجانب النظري للتحليل المالي من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.
- المبحث الثاني: عملية اتخاذ القرار.
- المبحث الثالث: اثر التحليل المالي على عملية اتخاذ القرار.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوعاً هاماً من مواضيع الإدارة المالية، فهو يعتبر تشخيصاً لحالة المؤسسة لفترة معينة وذلك بدراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية، وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي وكل ما ينتمي إليه.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

أولاً: نبذة تاريخية حول التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر 19 حيث استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل و ظهرت في بداية العشرينات بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ثم تطور الوضع وقاموا بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على مقارنة بينهما كما نشأة التحليل المالي راجع إلى عدة أسباب وعوامل¹:

➤ **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأسمال ضخمة وذلك للمساهمة في إنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة، كل هذا ساعد على ظهور التحليل المالي وتطوره ولنقص خبرة المساهمين والائتمان على أموالهم وضمن حصولهم على أرباح ظهرت حاجة إلى معرفة الوضع المالي لمؤسساتهم وتفسير نتائجها.

➤ **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** إن نجاح شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين بها، وهذا ما أدى بالحكومة إلى التدخل بوضع تشريعات خاصة بكيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة واضحة للمساهمين عن الوضع المالي لشركتهم ونتائج أعمالها بشكل دقيق، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

➤ **الأسواق المالية:** المستثمرون هم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف عرضة لمخاطرة ولذلك فهم بحاجة إلى تقارير واضحة حول الوضع المالي للمؤسسات التي يستثمرون فيها أموالهم، وبهذا نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشآت الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 2.

➤ الائتمان : إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، و لذلك ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية لتقييم وضعها المالي وبناء على نتائجها إما تقوم بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها.

➤ الأزمة الاقتصادية (1929/ 1933): كان لها الأثر الإيجابي في تطور وسائل وتقنيات التسيير و تطور تقنيات التحليل وبالتالي وسائل التمويل، كما ساعد في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من دورة واحدة إلى عدة دورات اقلها ثالث دورات، ففي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة لأمن و الصرف و ساهمت بنشر التقديرات الزمنية لآلات بالمؤسسات و كذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب و تحول التحليل المالي من الوضع الساكن (الفترة و السنة) إلى الوضع الديناميكي (دراسة الحالة المالية لعدة سنوات) مع المقارنة بين نتائجها الاستنتاج المسار السليم الذي يحميها من الإفلاس.¹

ثانيا : مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها عالقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة زمنية معينة و توجهات تطوه مستقبلا و لمعرفة المتغيرات التاريخية و التنبؤ بالمستقبل فقد تم تعريف التحليل المالي في الكتابات المختصة بهذا المجال في مجموعة من التعاريف تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع يمكن اختصارها فيما يلي:

❖ التحليل المالي بأنه مجموعة من العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها و تفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على المنشأة المالي ومعلومات تساعد في اتخاذ القرار.²

❖ يعرف الدكتور عبد الغفار الحنفي التحليل المالي: "على أنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية و التاريخية إلى كم اقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".³

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² هيثم محمد الزغبي، الإدارة و التحليل المالي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 1.

³ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، طبعة 1، مطبعة الطليعة، عمان، 2000، ص 12.

- ❖ يعرف بأنه كل الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية و الفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.¹
 - ❖ مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفصيلها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على المركز للمؤسسة المالية وتكوين معلومات في اتخاذ القرارات وتساعد أيضا وتقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافات أو التنبؤ بالمستقبل.²
 - ❖ هي عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة ومعلومات أخرى مالية وغير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.³
- فمن خلال التعريف السابقة الذكر نستخلص بان التحليل المالي هو دراسة النشاط والمرد ودية والمركز المالي للمؤسسة في الحاضر والمستقبل، من عرض أهم القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج.....) ودراستها ثم تحليلها بغرض كشف نقاط القوة ونقاط الضعف.

ثالثا: أهمية التحليل المالي

لا شك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة حيث أن توسع المنظمات وتباعده مراكز وفروع هذه المنشآت الجغرافية وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش و الخداع و الاختلاس أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي و بصورة عامة تتمثل أهميته فيما يلي :

- يعتبر أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بالجهاز الإنذار المبكر لاسيما إذا استخدم بمصداقية.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي للمؤسسة من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار و التمويل، و بالتالي فهو يسمح بمعرفة حسن استخدام الموارد المتاحة بكفاءة.
- التحليل المالي هو أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل.
- التحليل المالي يساعد في تقييم الأداء اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.
- يعتبر وسيلة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة

¹ وليد الحياي، اتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص2

² هيثم محمد الزغي، الإدارة والتحليل المالي، المرجع سبق ذكره ، ص 15.

³ مؤيد رضا خنفر و غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص71.

➤ التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة للفشل المالي وما يجب اتخاذه من إجراءات لتفاديه.¹

رابعاً: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية، المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار المالي المتعلق بنشاطات وعمليات مختلفة ومن الأهداف التي يسعى التحليل المالي إلى تحقيقها:²

الأهداف الداخلية :

- تحديد المركز المالي للمنشأة وتحديد قيمتها السوقية.
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري .
- تحديد اتجاهات المنشأة وطريقة أدائها وسياساتها المالية.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد.
- تحديد نسبة نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها ، ونسبة الأرباح المحققة.
- تحليل لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخدامه.

الأهداف الخارجية:

- تقييم النتائج المالية بواسطة تحديد المبالغ والوعاء الضريبي الحقيقي.
- تقييم الوضعية المالية ومدى قدرة المؤسسة على تحمل نتائج القروض.
- اتخاذ القرارات فيما يخص عقد القرض عند لجوء المؤسسة إلى البنوك.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع ولإظهار أحسنها.

¹ نزهة بن داني وحنان بن صديق، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل ماستر تخصص محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2021، ص7.

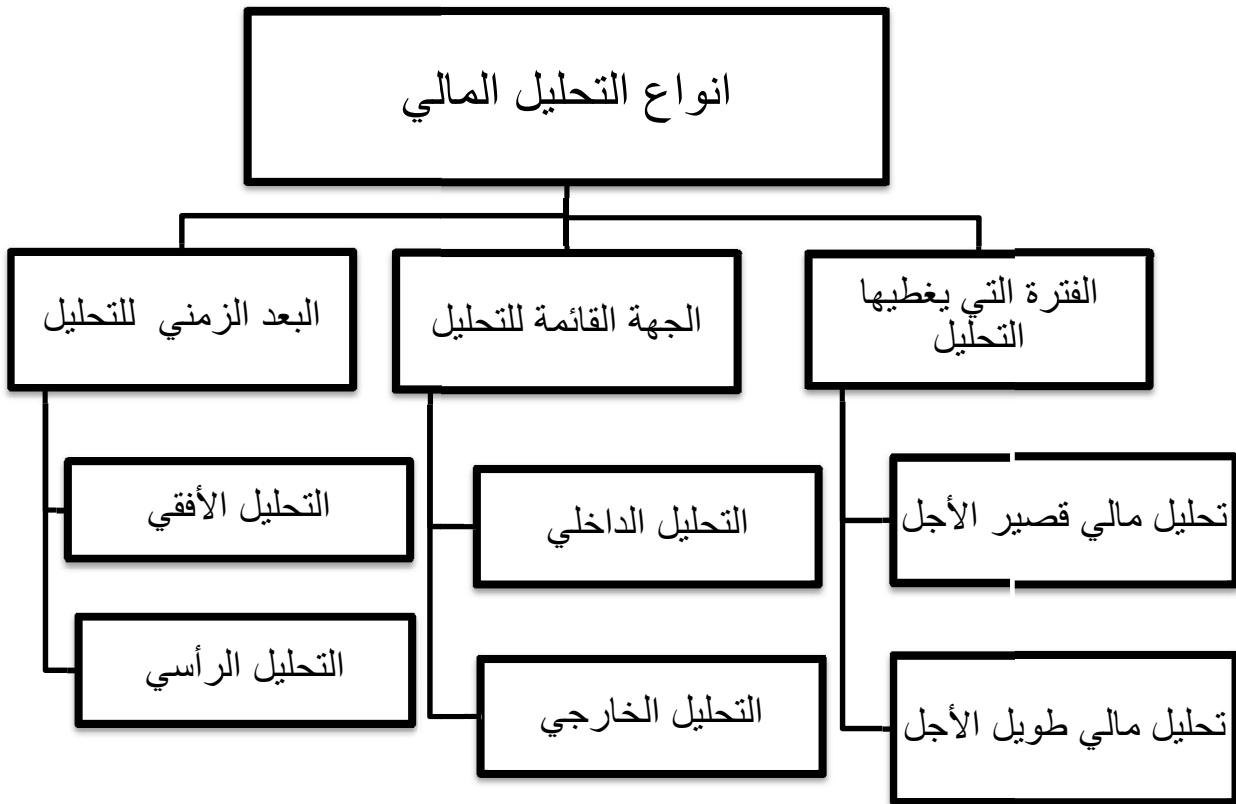
² هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، المرجع سبق ذكره ، ص125.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

أولاً: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استناداً على أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أنواع التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على ما سيتم ذكره.

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1. البعد الزمني للتحليل: يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي¹:

¹ أمين أحمد السيد لطفى، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دارالجامعية، القاهرة، 2009، ص 320.

1.1. التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (اثنين أو أكثر)، أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر، ومثال ذلك المقارنة بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة، أو مقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي مع نسبة التداول في نهاية 3 العام السابق ويطلق على هذا النوع بتحليل الاتجاهات.

2.1. التحليل الرأسي: هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة¹.

2. الجهة القائمة بالتحليل: ينقسم إلى²:

1.2. التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

2.2. التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به الجهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل لخدمة هذه 5 الجهات ولتحقيق أهدافها.

3. الفترة التي يغطيها التحليل:

1.3. لتحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل راسيا أو أفقيا ومنه يغطي فترة زمنية قصيرة ويستفيد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

2.3. التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل إضافة على تغطية التزامات المشروع طويل الأجل. بما في ذلك. القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها. مدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية. ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق في الهيكل التمويلي والاستخدامات مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011، ص85.

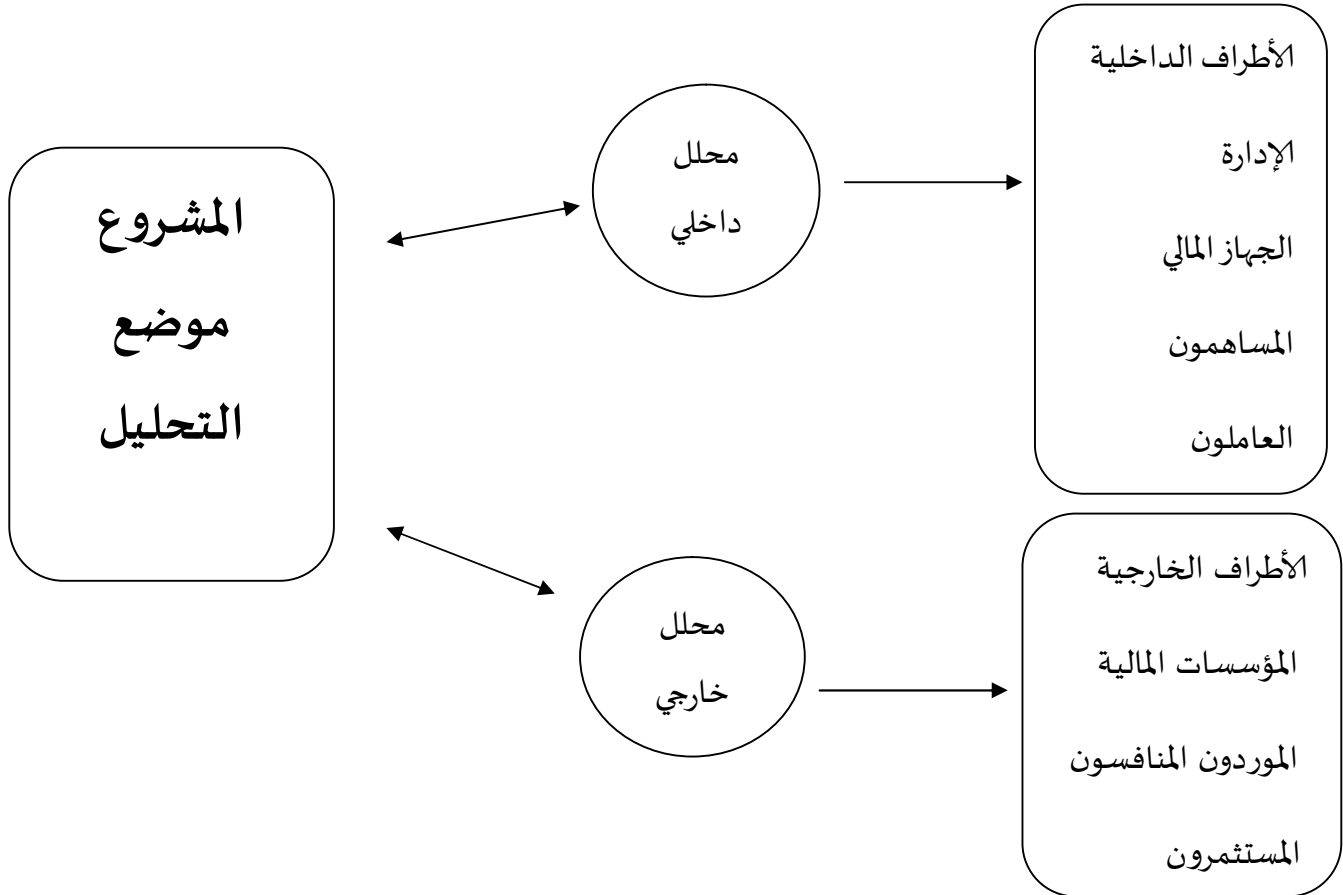
² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، المرجع سبق ذكره، ص28.

قصير الأجل ومجالات استخدامها) وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل (داخلية وخارجية) ومجالات استخدامها¹.

ثانيا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقه، وحتى نفهم استعمالات التحليل المالي بدقة وجب علينا تحديد الجهة التي تقدم إليها نتائج الدراسة حيث تختلف طرق عرض البيانات ومحتوياتها وفقا لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم بناء على ذلك يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي إلى:²

الشكل رقم(2): الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي.



المصدر: جمال الدين المرسي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ لقرارات الجزء الأول، الطبعة الثانية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر،

2006ص95.

¹ مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص76.

² جمال الدين المرسي، احمد عبد الله اللبح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2006، ص93.

1- الأطراف الداخلية :

- إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها، فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق الغايات التالية :
 - تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار .
 - التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة .
 - مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمتشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
 - تقييم فاعلية الرقابة و المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل .
 - كيفية توزيع المورد المتاحة من اجل الاستخدامات المختلفة .
 - تقييم إدارة كفاءة الموجودات .
 - تشخيص المشكلات الحالية.¹
- المساهمون: يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر و مرد ودية الأموال المستثمرة و المخاطر التي تنطوي عليها عملية الاستثمار في المؤسسة لذلك فالمساهم الحالي يبحث ما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها ،وبالنسبة للمساهم المرتقب فهو يحاول معرفة هل من الأفضل له أن يشتري أسهم المؤسسة أم لا فكل من المساهم الحالي و المرتقب يهتم بماضي المؤسسة و أسلوب معالجتها للمواقف الحرجة التي واجهتها و البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير و الطويل .²
- العاملون: من المفيد معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها والتأكد من سلامة الأموال كما يهتم العاملون بسياسة الأجور، وتوزيع الأرباح ومعرفة المرد ودية و محاولة الإطلاع على دراسة الوضع المستقبلي للمؤسسة للتأكد من استمرارهم في وظائفهم.³

¹ معصم صبرينة، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية، رسالة الماجستير الأكاديمي في علوم التسيير، أم البواقي ، جامعة العربي بن . 2011 – 2012 ، ص 25.

² د إسماعيل إسماعيل وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005، ص 34.

³ د إسماعيل إسماعيل وآخرون، نفس المرجع، ص 34.

- الأطراف الخارجية¹:
- الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو إقراض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.
- الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، أو استقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فمهمه مثال التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لمماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.
- المؤسسات المالية: وهي تلك المؤسسات الوسيطة و التي تقدم خدمات مالية وتعالج المعاملات المالية لعملائها ونعني بها الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية، كالبنوك وصناديق الاستثمار و شركات التأمين بالإضافة إلى مصلحة الضرائب التي تعتبر هي الأخرى إحدى الجهات الخارجية المستفيدة من التحليل المالي وعليه تستفيد المؤسسات المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:
 - تحليل التغيرات على الأسهم في الشركات للسوق المالي .
 - تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.
 - مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي
- المستثمرون المتوقعون:

بغض النظر إن كانوا حاليين أو مستقبليين، وهذا يشمل أصحاب رأس المال العامل أو أولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجددا في المشروع القائم، حيث يسعى كل منهم للتعرف على الأرباح التي تحققها المؤسسة حاليا أو مستقبلا، ويسعون أيضا للتعرف على العائد على أسهم كل منهم، وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية في دفع الأرباح لمستحقيها.²

¹ بوزيد إيمان، واقع التحليل المالي وأهميته في اتخاذ القرار داخل المؤسسات الصناعية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر الأكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020، ص 15.

² نعيم نمر داود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2012، ص 15.

ثالثا: مراحل التحليل المالي

- يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:¹
- تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه ، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره ، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
 - تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى واضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .
 - اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها ، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.
 - إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : يفي هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل ، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.
 - التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد ، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .
 - صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تناسب مع النتائج المتوصل إليها.

¹عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010، ص20.

المطلب الثالث : وسائل وأدوات التحليل المالي

1. الوثائق المستخدمة في التحليل المالي .

إن المادة الأولى التي يعالجها المحلل المالي ويستقرى منها ملاحظاته واستنتاجاته والمعلومات هي:

- الوثائق المحاسبية للمؤسسة و خاصة القوائم المالية العامة مثل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج إلى جانب جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة الذي يعتبر جد مهم للقيام بتحليل ديناميكي وكذا الملحقه و محتوياتها.
- طرق التحليل المقترح من جهات مختصة(خبراء، محاسبين، مجموعة بنوك).
- مؤشرات و عناصر عن وضعية الاقتصاد و الجوانب القانونية للنشاط :نسب الفائدة للأموال الجوانب القانونية المرتبطة بالمؤسسة ونشاطها.¹

❖ الميزانية المالية : تعتبر الميزانية المالية من أهم الوثائق التي تعتمد عليها الشركات لتحليل الوضعية المالية، فمن خلالها يتم حساب النسب المالية، تترتب فيها عناصر الأصول والخصوم وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق وتقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية .

1. عناصر الميزانية المالية: حتى يمكن فهم الصورة الكاملة للميزانية يجب على مستخدم القوائم المالية

تفهم العناصر التي تتكون منها و العالقة التي تربط بين تلك العناصر وإن أهم عناصر الميزانية هي:

- في جانب الأصول نجد: الأصول هي مورد يراقبه كيان معين بسبب أحداث وقعت وترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية و تنقسم إلى نوعين:

- الأصول غير الجارية: هي أصول مخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاطات المنشأة، مثل التثبيات العينية كالأراضي والبناءات..... الخ والمعنوية كبراءة الاختراع، برمجيات المعلومات..... الخ و التثبيات المالية من حسابات دائنة على إيجار التمويل ،سندات المساهمة الخ أو تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا ينوي الكيان انجازها في غضون الأشهر 12 التي تلي تاريخ إقفال السنة المالية.

¹ طير لوبزة، سايفي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، رسالة الماجستير، البويرة، جامعة اوكلي محمد الحاج، 2014-2015. ص

- الأصول الجارية: هي أصول يرتقب الكيان إمكانية انجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دائرة الاستغلال العادي أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء معاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان انجازها في غضون الأشهر 12 التي تلي إقفال السنة المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود كالزبائن، أموال الخزينة الموجودة في الصندوق أو الودائع عند الإطلاع، ضرائب ورسوم المخزون من مواد أولية و منتجات تامة... الخ
- في جانب الخصوم نجد: إن الخصوم هو الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث وقعت سابقا و يجب أن يترتب على انقضاءها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية وتنقسم إلى:
- رؤؤس الأموال الخاصة: وهي التي تكون قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى .
- الخصوم غير الجارية: تشمل جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية، كالقروض والديون المالية ومؤونات .
- الخصوم الجارية: هي خصوم كالموردين، الضرائب... الخ وتحدد حسب :
 - ينتظر الكيان انقضاءها في إطار دائرة استغلاله العادي .
 - يجب أن يتم تسويتها في غضون الأشهر 12 التي تلي تاريخ الإقفال¹ .
- ❖ الميزانية المالية المختصرة: الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حس بمبدأ استحقاقية الخصوم و سيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم، التجانس بين عناصر كل مجموعة، و يمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة يمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية والتي تمثل عليها الميزانية .
- ❖ جدول حسابات النتائج: إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر أساسيا من اجل فهم الكيفية التي تشكلت بها النتيجة الصافية والنتيجة عموما عن الفارق بين الإيرادات والمصاريف التي تعطي رؤية واضحة حول أسعار الكميات المباعة والوضعية التنافسية للمؤسسة .
- إذ يعتبر جدول حسابات النتائج بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

¹ طبر لويزة . سايفي باهية، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المعلومات المقدمة في جدول حسابات النتائج هي:

تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع السير الرئيسية التالية :

- الهامش الإجمالي القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي للاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية. المنتجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب و الرسوم و التسديدات المتماثلة .
- مخصصات الاهتلاكات و خسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر الغير العادية(منتجات و أعباء).
- النتيجة الصافية قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

❖ جدول تدفقات الخزينة : هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة .

○ المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة :
○ يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية.
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار.
- الأنشطة الناشئة عن أنشطة التمويل.
- تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم تقدم كال على حدا و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويلية .

❖ جدول تغير الأموال الخاصة: تمثل هذه القائمة ما يتعلق بحقوق صاحب المشروع داخل المشروع متمثلة برأس ماله و مسحوباته الشخصية والإضافات لرأس المال وصافي الربح أو الخسارة المتحققة في قائمة

الدخل . يشكل تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.¹

المعلومات الواجب توفرها في جدول تغيير الأموال الخاصة :المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية .
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة.
- عمليات الرسملة(زيادة، تخفيض أو تسديد).
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

2. التحليل بواسطة المؤشرات المالية :

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي حيث تعتبر مؤشرات التوازن المالية من أكثر أدوات التحليل المالي شيوعا في عملية التحليل.

أولا: رأس المال العامل الصافي

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها.²

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.³

¹ طيرلويزة ، سايفي باهية، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص31.

³ زغيب مليكة وجوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية. بن عكنون، الجزائر، 2010، ص49.

ويتم حسابه كالتالي :

الطريقة الأولى :

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

الطريقة الثانية :

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

حالات رأس المال العامل :¹

أ. الحالة الأولى : $FRNG > 0$

و يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل احتياجاتها الطويلة المدى، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية.

ب. الحالة الثانية : $FRNG < 0$

يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ت. الحالة الثالثة : $FRNG = 0$

يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل الاحتياجات طويلة المدى دون تحقيق فائض وال تحقيق عجز.

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل (BFR) (LE BESOIN EN FONDS DE ROULEMENT)

¹ عبد الرحمان حمزة ، دور التحليل المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية و محاسبة ، جامعة مستغانم ، 2016-2015، ص 28.

يعرف بأنه الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال دورة الاستغلال .

- يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل. أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية القصيرة الأجل.¹
- احتياجات رأس المال العامل: هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة².

وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى :

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال : هو ذلك الجزء من احتياجات رأس المال العامل لتمويل نشاط العادي للمؤسسة ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = أصول متداولة للاستغلال – خصوم متداولة للاستغلال

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال : يعبر عنه بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = أصول متداولة خارج للاستغلال – خصوم

حالات احتياجات رأس المال العامل :

– احتياجات رأس المال العامل موجبة ($BFR > 0$) :

هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد هذه الدورة، فعلى المؤسسة إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال غير كافية لتغطية كل احتياجاتها.

– احتياجات رأس المال العامل سالبة ($BFR < 0$) :

¹ يماني أمينة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة، 2013/2012، ص52.

² عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص17.

وفي مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة اصغر من موارد الدورة، أي أن المؤسسة لديها سيولة وهذا لأن موارد المؤسسة غطت كافة الاحتياجات.

– احتياجات رأس المال معدوم ($BFR=0$):

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، أي أن كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات، وهذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن.

ثالثا: الخزينة الصافية TN:

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيات واحتياجات رأس المال العامل¹.

وتحسب كالتالي:

الطريقة الأولى:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الطريقة الثانية:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

حالات الخزينة الصافية:

– الحالة الأولى: $TN > 0$

وهذا يدل على أن المؤسسة تتوفر على مجهودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها واحتياجاتها، مما يدل على التوازن المالي الجيد للمؤسسة.

¹ Christian Hoarau, maitriser le diagnostic financier. Groupe revue fiduciaire. 2 éditions. paris. 2001. p 61

- الحالة الثانية TN<0 :

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

3. التحليل بواسطة النسب المالية :

يتم استخدام تحليل النسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المؤسسة وقدرتها على الدفع ومدى فعاليتها في إدارة الأصول، تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل و كذلك تشير فعالية إدارة الأصول إلى قدرة مديري المؤسسة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لإنتاج عائد مناسب لملاك المؤسسة و لدائنها¹.

هناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها، ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة و حسب القطاع الذي تنتهي إليه، من أهمها:

أولاً : نسب السيولة :

وهي النسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد الديون القصيرة الأجل وهي مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة². ويتم دراسة السيولة من خلال النسب التالية:

➤ نسبة التداول: هي النسبة التي تشير إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{الخصوم المتداولة}) * 100$$

➤ السيولة السريعة: وفي هذه النسبة يستبعد قيمة المخزون من مجموع الأصول المتداولة ويقسم الناتج الباقي على مجموع الخصوم المتداولة. أي أن هذه النسبة تعبر عن نسبة النقدية وما في حكمها مضافاً إليها أوراق القبض إلى الخصوم المتداولة³.

¹ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض استثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، دارالجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص442.

² مؤيد رضا خنفرو غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص129.

³ أ.د محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص238.

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة * 100

➤ السيولة النقدية: تعتبر نسبة السيولة النقدية هي التي تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة وذلك في علاقتها بالتزامات المؤسسة قصيرة الأجل. ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة النقدية = (القيم النقدية / الخصوم المتداولة) * 100

ثانياً: نسب المردودية

الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة و هي أداة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بهدف تحقيق أفضل عائد، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال الاستثمار والمتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، و قرار التمويل المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة، تعتبر الربحية مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية. ويمكن عرضها كما يلي:

➤ نسبة المردودية التجارية: تستعملها المؤسسة عادة لمعرفة كفاءتها في القطاع الذي تنتمي إليه، وذلك بمقارنة هذه النسب مع نسب بعض المؤسسات المنافسة في نفس القطاع و هي تبين إمكانية تحقيق المؤسسة للأرباح وكذا مقاومة المنافسة، حيث كلما كانت النسبة مرتفعة كانت المردودية أحسن ولصالح المؤسسة.¹

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الربحية التجارية = (النتيجة الصافية/رقم الأعمال) * 100

¹ مويحي الياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص33.

➤ نسبة المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، فإذا كانت النسبة المرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة على السوق المالي فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الربحية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) * 100$$

➤ المردودية الاقتصادية: وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الربحية الاقتصادية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}) * 100$$

ثالثا: نسب الهيكلية.

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ويكتسب المدى الذي تنصب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة، أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر. أهم النسب المالية المستخدمة في دراسة هيكل المؤسسة التمويلي¹:

➤ نسبة التمويل الخارجي: تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي لأصولها، بحيث كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.. وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) * 100$$

¹ نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

➤ نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة درجة تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بالأموال الدائمة، ويشترط في هذه النسبة أن تكون أكبر من الواحد. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}) * 100$$

➤ نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة، بحيث كلما كانت هذه النسبة أكثر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها مع تحقيق فائض. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) * 100$$

➤ نسبة الاستقلال المالي: هذه النسبة تقوم بمقارنة الأموال الخاصة بالديون، وتدعى أيضا بالذاتية المالية تستعمل أيضا من طرف البنوك وهذا لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي، وفي حالة طلب قرض فإن البنك يأخذ القرار على أساس هذه النسبة. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلال المالي} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأموال الدائمة}) * 100$$

رابعاً: نسب النشاط .

تهتم نسب النشاط بتقييم كفاءة الأداء على مختلف الأصعدة التشغيلية، كإدارة المخزون ودمم المدينة والأصول الثابتة، وهو ما يفسر تسميتها نسب التشغيل، والمتتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة أخرى فاستغلال المنشأة لهذه الأصول وإدارتها بشكل جيد وفعال لا بد يعزز حجم المبيعات ويرفع من معدلاتها، مما سينعكس حتماً على ربحية المنشأة وسيولتها، وهو ما يجعل هذه النسب مكملة لنسب الربحية والسيولة في التحليل المالي.¹

ومن هذه النسب نذكر ما يلي:

1. معدل دوران إجمالي الأصول: ويشرح هذا المعدل مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو، وبحسب الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول.²
- ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{إجمالي الأصول}$$

2. معدل دوران الأصول غير الجارية: هذه النسبة توضح درجة كفاءة المنشأة في استخدام الموجودات الثابتة في عملياتها الإنتاجية الجارية، ارتفاعها يعني الاستخدام الجيد للطاقة الإنتاجية المتاحة وانخفاض هذه النسبة يعني فقدان التوازن ما بين حجم الاستثمارات في الموجودات الثابتة للمنشأة وبين مبيعاتها.³
- ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول غير جارية}$$

¹ مؤيد رضا خنفرو غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص154.

² فهدى مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص 59-60.

³ خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص74.

3. معدل دوران الأصول الجارية: فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم لألداء التشغيلي وهو ما تهدف إليه الإدارة المعاصرة ألن انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات.¹

ويحسب بالعلاقة التالية :

معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول جارية

¹ عاطف وليد أندراوس، التمويل وإلادارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجماعي، إلاسكندرية، 2006، ص98.

المبحث الثاني : عملية اتخاذ القرار

إن عملية اتخاذ القرارات تستخدم لمعالجة المشاكل القائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محكمة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة، ومن هذا المبدأ أردن أن نوضح ذلك في هذا المبحث من خلال تناول تعريف عملية اتخاذ القرار وأهميته والمراحل التي تمر بها والعوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار.

المطلب الأول : مفهوم عملية اتخاذ القرار (مفهوم، أهمية، أهداف)

أولاً: مفهوم عملية اتخاذ القرار

لقد تعددت أساليب تعريف عملية اتخاذ القرار نذكر منها:

- إن اتخاذ القرار هو القدرة التي تصل الفرد إلى حل يبتغي الوصول إليه، في مشكلة اعترضته، أو موقف محير، وذلك باختيار حل من بين بدائل الحل الموجودة أو المبتكرة، وهذا الاختيار يعتمد على المعلومات التي جمعها الفرد حول المشكلة، وعلى القيم والعادات والخبرة والتعليم والمهارات الفردية¹.
- ويرى بعض العلماء أن القرار عبارة عن عملية اختيار لأحد بدائل التصرف المطروحة في موقف معين لتحقيق أهداف محددة، وأن أساس اتخاذ القرار هو وجود البدائل المطروحة. وأن كلمة قرار كلمة لاتينية معناها القطع أو الفصل، بمعنى تغليب أحد الجانبين على الآخر، فاتخاذ القرار نوع من السلوك، يتم اختياره بطريقة معينة، تقطع أو توقف عملية التفكير، وتنتهي النظر في الاحتمالات الأخرى².
- مجموعة خطوات شاملة متسلسلة تهدف في النهاية إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالات طارئة أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة³.
- عملية اتخاذ القرار فتشير إلى العملية التي تبني على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي الاختيار والتفضيل للبدائل أو الإمكانيات المتاحة، حيث أن أساس اتخاذ القرار وجود البدائل التي تؤدي بدورها إلى إيجاد مشكلة تتمثل في الاختيار بين تلك البدائل⁴.

¹ خالد قاشي، نظام المعلومات التسويقية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، مدخل اتخاذ القرار، عمان، 2018، ص143.

² طارق عبد الرؤوف رامي، صناعة اتخاذ القرار، مؤسسة الطبعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص09.

³ مؤيد عبد الحسين الفضل، نظريات اتخاذ القرارات منهج كمي، دار المناهج، عمان، 2016، ص18.

⁴ بلحاج فتيحة، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، الجزائر، 2016، ص270.

ثانيا: الخصائص التالية لعملية اتخاذ القرار¹ :

إن عملية اتخاذ القرار تسعى دائما إلى إيجاد الحلول للمشاكل وذلك من خلال إتباع إستراتيجية محددة للبحث عن وضع عدة بدائل مختلفة لاختيار الأنسب منها و من خصائص عملية اتخاذ القرار نجد :

- يتضمن اتخاذ القرارات إتباع الأسلوب الإداري في محاولة التمييز بين السلوك التكييفي الذي يسعى إلى محاولة التوفيق والتكييف مع النتائج الفعلية للقرارات وبين النتائج المتوقع الحصول عليها .
- بعض القرارات أن لم تكن معظمها تتأثر بشخصية متخذ القرار وبالعوامل الشخصية والإدارية الأخرى في التنظيم.
- الالتزام بمبدأ الفعالية حيث انه من الأفضل الوصول إلى القرارات المناسبة بإتباع الأسلوب العلمي في حل المشاكل.
- يجب على متخذ القرار وضع عدة فرضيات وبدائل حسب طبيعة المشكلة المطروحة ثم تقييم ودراسة جميع البدائل لاختيار أفضلها و انسبها .
- يجب على متخذي القرارات مراعاة مبدأ العامل المحدد أثناء تقييم ودراسة الفرضيات والبدائل و يقصد بالعامل المحدد العامل الذي يعوق متخذي القرارات من الوصول إلى اتخاذ القرارات المناسبة .
- يجب أن تتوافر القرارات المتخذة على درجة من المرونة بحيث يتمكن متخذ والقرارات من تطبيقها و لكي تتلائم القرارات مع أي تغيرات أو ظروف مستقبلية تحول دون تطبيقها .
- وضوح أهداف التنظيم و تناسبها مع الإمكانيات المتاحة .
- موضوعية متخذي القرارات وتفهمهم لأحدث السبل المتبعة في اتخاذ القرار.
- توفر الخبرات والاختصاصات في المجالات المتعلقة بالقرارات المتخذة² .
- كفاية المعلومات دقتها و جدولتها و سهولة الرجوع إليها عند الحاجة .
- ملائمة الظروف الداخلية والخارجية ووضوح العوامل والمتغيرات المؤثرة والمتأثرة باتخاذ القرار.
- يكون القرار حسب طبيعة و حجم المؤسسة و المحيط المؤثر بها .
- تعدد الجهات المتأثرة في القرار .
- يهدف إلى حل المشاكل والعراقيل المطروحة وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة.

¹ رياض سالي ، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في اتخاذ القرارات التمويلية، رسالة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة ، مسيلة ، جامعة محمد بوضياف 2017 – 2018 ص 52

² نزيهة بن داني و حنان بن صديق، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص29.

➤ حتى يكون القرار فعال يجب أن يعطى له الوقت الكافي، أي الابتعاد عن التسرع والارتجالية.

تحمل مسؤولية القرار المتخذ أي قرار يتم اتخاذه تترتب عليه عملية المتابعة في التنفيذ و التقويم

ثالثاً: أهمية اتخاذ القرار

تكمّن أهمية عملية اتخاذ القرار فيما يلي ¹:

- اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية.
- أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة و نشاطاتها، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فأنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد الموارد الملائمة أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها .
- لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بصده قرار فاتخاذ القرارات هو أساس عمل المدير، والتي يمكن من خلالها انجاز كل أنشطة المنظمة و تحديد مستقبلها. أي وظيفة إدارية ما لم يصدر بصدها قرار يحدد من يقوم بها ومتى، وأين، ومع من، وبأي تكلفة وغير ذلك ...
- اتخاذ القرارات عملية مستمرة.
- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله.
- القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المنظمة.
- اتخاذ القرارات أساس الإدارة.

¹ نزهة بن داني و حنان بن صديق، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص.28

المطلب الثاني: أنواع و مراحل اتخاذ القرار

أولاً: أنواع عملية اتخاذ القرار¹

يصادف الفرد في المؤسسة في أي موقع من مواقع العمل وفي أي نوع من النشاطات العديدة المواضيع و المشاكل التي تتطلب منه اتخاذ القرارات بشأنها ،ويختلف نوع القرار باختلاف موقعه و المؤسسة التي يعمل بها أو التي يتعامل معه أو منه نميز عدة أنواع للقرارات تصف تبعاً لبعض المعايير نذكر منها:

❖ تقييم القرارات وفقاً للوظائف الأساسية:

- قرارات مالية: هي القرارات الخاصة بطرق تمويل المؤسسة كحجم رأس المال اللازم للمؤسسة والهدف من هذه القرارات الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومن أنواع القرارات المالية:
- القرارات الاستثمارية: يمكن القول أن القرار الاستثماري هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري بين بديلين أو أكثر، وتنحصر قرارات الاستثمار في اختيار نوع الموجودات التي يجب أن تستخدم من قبل إدارة الشركة لتحقيق عوائد مستقبلية .

قرارات التمويل: هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها الشركة على الأموال الضرورية للاستثمار فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء للاستدانة. هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال والتي تصل من خلالها لاختيار هيكل التمويل الأمثل لتعظيم القيمة السوقية للسهم.

تتضمن هذه القرارات مصادر الحصول على الموظفين وطرق الاختيار والتعيين ونوعية التدريب المطلوبة، أسس دفع الأجور والحوافز والمكافآت، وكذلك علاقة المؤسسة بالاتحاديات و النقابات العمالية و المؤسسات ذات العلاقة بالعنصر البشري .

- قرارات متعلقة بالإنتاج: تتضمن القرارات الخاصة باختيار مواقع المصانع وقربها من مستلزمات الإنتاج و حجم الإنتاج والسياسة الخاصة به ومصادر الحصول على المواد الخام و التخزين و الرقابة على الإنتاج و جودته.

- القرارات المتعلقة بالوظائف الإدارية : هي القرارات التي يحدد من خلالها الهيكل التنظيمي للمؤسسة وإسناد المناصب الإدارية وقواعد اختيار المديرين وتدريبهم ومراقبتهم.

¹ حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص 233 - 234 - 235

- القرارات المتعلقة بالتسويق : هي تلك القرارات المتعلقة بنوع السلعة التي سيتم بيعها و مواصفاتها و الأسواق التي سيتم التعامل معها ، و قنوات التوزيع والتعبئة والتعليق والتسعير والترويج لها.

❖ تقييم القرارات وفقا لأهميتها:

- قرارات إستراتيجية: تتعلق هذه القرارات بكيان المؤسسة ومستقبلها والبيئة المحيطة بها تتميز القرارات الإستراتيجية بكونها قرارات طويلة الأجل وبضخامة الاستثمارات والاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، وبأهمية الآثار و النتائج التي تحدثها في مستقبل التنظيم .

فالقرارات الإستراتيجية تعالج المشاكل المعقدة التي تتطلب اهتماما خاصا و تتميز كونها.

- محدودة ونادرة .

- مستوى عدم التأكد والمخاطرة كبيرين.

- قرارات تكتيكية: هي قرارات تتخذها الأقسام والإدارات _الإدارة الوسطى_ تهتم هذه القرارات بتوفير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف و ترجمة الخطط و تحديد مسار العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة و تقييم العمل وتفويض الصلاحيات كما أن مثل هذه القرارات تهتم بكيفية استغلال الموارد للاستمرار في العمل و تتميز هذه القرارات بكونها.

- قليلة مقارنة بالقرارات التنفيذية(التشغيلية).

- مستوى عالي من المخاطرة و عدم التأكد.

- قرارات تشغيلية: تسمى أيضا القرارات العمدية و هي تهتم بالاستغلال والتسيير اليومي للمؤسسة وتعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية وتتميز بـ :

- كثرة عددها .

- متكررة وذات تأثير المدى القصير.

- مستوى الخطر محدود.

- تتخذ على أساس عدد محدود من المتغيرات .

- قرارات فردية و لا تأثر على استمرارية المؤسسة على المدى الطويل.

❖ تقييم القرارات وفقا لإمكانية برمجتها:

حسب التصنيف الذي وضعه سيمون للقرارات نجده صنفها إلى:

- قرارات مبرمجة (قرارات هيكلية): هذه القرارات التي تتخذ بشكل مشاكل مطروحة واضحة المعالم و تتميز بأنها قرارات متكررة لا تعتمد على الذكاء في حلها بل تعتمد على التجربة، حلها يكون عن طريق

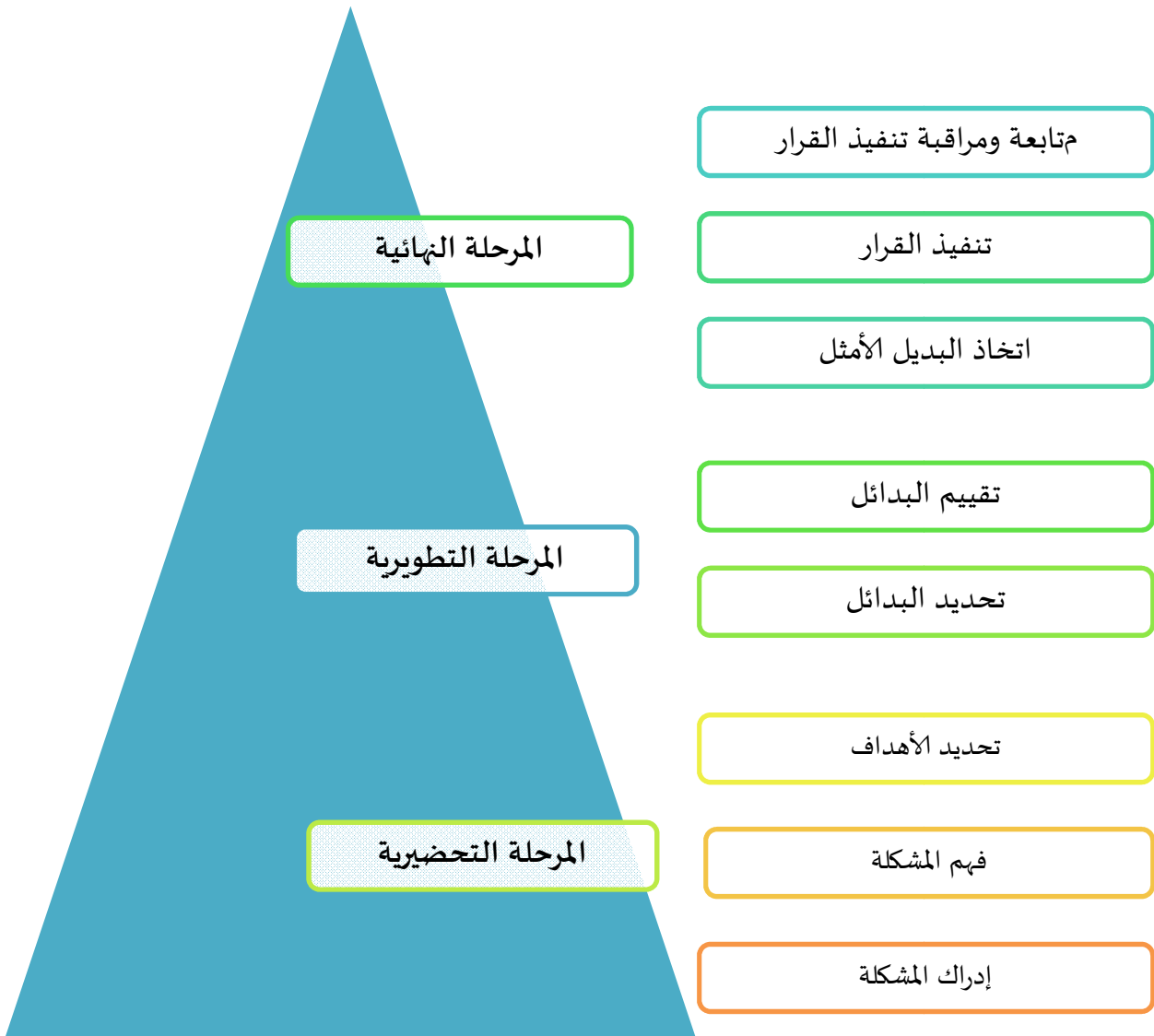
إتباع إجراءات مهيكلية على شكل مراحل سهلة التنفيذ وبالتالي فالمسير ليس مجبر على دراسة المشكلة كلما عرضت عليه فتاتي هذه القرارات لمعالجة الطلبيات و لفوترة المبيعات و تسيير المخازن .

- قرارات غير مبرمجة (قرارات غير مهيكلية): هذه القرارات تحتاج إلى ذكاء متخذ القرارات فيقوم المسير بالبحث عن أفضل الحلول التي يمكن الوصول إليها ثم اختيار أفضلها ،فتتخذ هذه القرارات عند اختيار مورد جديد أو عند إدراج منتج جديد في السوق ، أي أن هذه القرارات تتسم بالحدثة ويتميز هذا النوع من القرارات بالخصائص التالية:
- تحمل هذه القرارات درجة عالية من عدم التأكد.
- تتحكم بها عدة متغيرات مما يجعلها معقدة .
- المعلومات المتوفرة قليلة و غير كافية أن لم نقل استحالة الحصول عليها لتعلقها بمستقبل المؤسسة.
- تدفق المعلومات متقطع و عشوائي بطبيعة المشاكل التي تتناولها مثل هذه القرارات .
- صعوبة تحديد المعالم الأساسية للمشكلة.

ثانيا: مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين وهناك عدة تصنيفات و كل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة ويمكن تبني وجهة النظر حسب الشكل التالي¹:

الشكل رقم (3): مراحل اتخاذ القرار



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سيتم ذكره.

¹ مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ، ص42.

1 المرحلة التحضيرية :

تتألف هذه المرحلة من ثلاث خطوات

➤ إدراك المشكلة: تنشأ المشكلة نتيجة وجود خالف بين الحالة القائمة والحالة المرغوب الوصول إليها أي تفاوت بين الأهداف والنتائج المرجوة وبين مستوى الإنتاج والأداء الفعلي، فيقوم الرجل بإتباع أسلوبين لحل المشكلة القائمة يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو تغيير الحالة المرغوب في تحقيقها، أي التحديد الدقيق للمشكلة ومعرفة أبعادها وأغراضها من خلال التحري عن السبب أو الأسباب الرئيسية لظهورها، وتعتبر هذه المرحلة مهمة جدا لأنه كلما كان تحديد وتعريف المشكلة دقيقا، كلما توفر المزيد من الجهد والوقت والمال.

➤ فهم المشكلة: يعني تحديد طبيعتها وحجمها وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى ومدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها. وغالبا ما تكون المشكلات الإدارية في الشكل التالي:

➤ مشاكل تقليدية أو روتينية: تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل توقيت العمل والدوام للعاملين

➤ مشاكل حيوية: وهي المشاكل التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة وتحقيقها لأهدافها المستقبلية.

➤ مشاكل طارئة وتحدث بشكل طارئ بسبب التغيير في الظروف البيئية المحيطة بالمنظمة والتي يصعب التنبؤ بها أو عوامل أخرى كتعطل الآلات ووسائل الإنتاج أو تأخر التموين وصول المواد.

➤ تحديد الأهداف: إن حل المشكلة يتطلب أن يقوم المدير (متخذ القرار) من أجل حل المشكلة بإتباع أسلوبين يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو لتغيير الحالة المرغوب في تحقيقها، أي يتوجب عليه تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها.¹

2 المرحلة التطويرية:

وتتألف من خطوتين هما:

➤ تحديد البدائل: البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل المشكلة القائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة بحيث يجب القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية والاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع،

معتمدا على خبرته السابقة في هذا المجال و على نتائج وتجارب الآخرين في نفس المجال و هذا في حدود الموارد المتاحة أمام متخذي القرار

لهذه فان عملية تحديد البدائل تتطلب من الإدارة ما يلي:

- القدرة على تطوير الحلول و التصور في حقل إيجاد الحلول خاصة الجديد منها.
- الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات و خبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإلمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.
- إن إيجاد الحلول البديلة يعتمد على التفكير الابتكاري الذي يركز على التصوير والتنبؤ و خلق الأفكار وفي هذه المرحلة البد من طرح جميع الحلول والبدائل بغض النظر عن إمكانية تنفيذها من عدمه.

- تقييم البدائل: تعد هذه المرحلة صعبة جدا قياسا بالمراحل السابقة لأنها تتطلب التنبؤ بحوادث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار و هذا يقوم على معلومات يغلب عليها صفة عدم التأكد. كما تتمثل صعوبة هذه المرحلة في أن مزايا و عيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة ، لكنها تظهر فعليا في المستقبل ويفترض أن يكون التقييم وفق المعايير و أسس موضوعية من اجل تباين مزايا و عيوب كل بديل من هذه البدائل و في حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية :

- إمكانية توفير البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه.
- التكاليف المالية لتنفيذ هو الأرباح التي يتوقع تحقيقها و الخسائر المحتملة الوقوع. الانعكاسات النفسية والاجتماعية لتنفيذه ومدى استجابة المرؤوسين للبديل و حسن توقيت تنفيذه .
- اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه للسرعة المطلوبة عندما يكون الحل يتطلب السرعة والعجلة.

حيث تتطلب دراسة كافية لكل بديل وتحديد النتائج المترتبة على كل بديل وتكلفة كل بديل (موازنة بين الايجابيات و السلبيات) بناء على المعايير الفنية و اقتصادية و اجتماعية محددة و بعد ذلك يقوم الرجل الإداري بمقارنة تلك البدائل مع بعضها البعض. تفيد هذه الخطوة في تقليص عدد البدائل و ذلك بعد طرح و إهمال البدائل التي لا تحقق الحد الأدنى من المعايير الموضوعية (مستوى الرضا) و هذا يوفر وقت أكثر للإدارة اتخاذ القرار بعيدا عن ما يعرف بالقرارات تحت الضغط أي القرار العاجل والفوري

3 المرحلة النهائية:

تتشكل من ثالث خطوات

➤ اختيار البديل الأنسب: في هذه المرحلة يتم الاختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل. و هنا يقوم المدير الإداري باتخاذ القرار استنادا إلى البديل الأفضل الذي تم اختياره، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلاءم كافة المتطلبات و العوامل الأخرى للمشكلة و التي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة، فقد يفضل أحيانا حل آخر غير الحل أو البديل الأفضل لاعتبارات يراها المدير ضرورية مثل سهولة التنفيذ أو أن تكون الظروف الحالية للمنظمة لا تسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبيرة من قبل العاملين المسؤولين عن التنفيذ، وهكذا فان هذه المرحلة يراعى فيها عدة عوامل:

- التأكد من قابلية البديل الذي تم اختياره للتنفيذ ومدى ملائمته للمتطلبات وللظروف الحالية للمؤسسة.
- الصيغة العملية لهذا البديل بشكل قرار إداري وفقا للمتطلبات القانونية السائدة .
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب - مراعاة اختيار البديل الذي يساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة.¹

➤ تنفيذ القرار: تعد هذه المرحلة تابعة للمرحلة السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي و ملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب دورا مهما من الرجل الإداري (المدير) لإنجاح تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحفيز للعاملين، ويعتبر القرار عديم القيمة و الفائدة ما لم يتم تنفيذه .

➤ المتابعة و الملاحظة و المراقبة: تتطلب هذه الخطوة من المدير متابعة تنفيذ القرار والتوجيه الذي يمارسه على مرؤوسيه المنفذين و عليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ و هذا يتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال و الإرشاد، و بعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار و يستخلص الأخطاء لتطوير الحلول في المستقبل.²

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره ، ص 238.

² حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ص 238.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار والمشاكل التي تواجهه

الفرع الأول: العوامل المؤثرة على القرار

على الرغم من تعدد القرارات التي يتخذها المدير فان العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة و كلفة هذه العملية وإذا ما تداخلت هذه العوامل بقوة فإنها تقود أحيانا إلى قرارات خاطئة لهذا فان اتخاذ أي قرار ومهما كان بسيطا و ذي آثار ومدى محدودين فانه يستلزم من الإدارة التفكير في عدد من العوامل مختلفة التأثير على القرار بعضها داخل التنظيم (عوامل داخلية) وبعضها خارجه وبعضها الأخر سلوكي أو إنساني بالإضافة إلى عوامل أخرى كمية ترتبط بالتكلفة والعوائد المتوقعة..... الخ .

1. عوامل البيئة الخارجية:

وتتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل فيوسطها المنظمة والتي تخضع لسيطرة المنظمة بل أن الإدارة المنظمة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل بما يلي :

- الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع .
- التطورات التقنية و التكنولوجيا و القاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية .
- الظروف الإنتاجية القطاعية مثل المنافسين، الموردين والمستهلكين - .العوامل التنظيمية و الاجتماعية والاقتصادية مثل النقابات و التشريعات و القوانين الحكومية و الرأي العام والسياسة العامة للدولة و شروط الإنتاج
- درجة المنافسة التي تواجه المنظمة فيا لسوق.

و عليه فان هذه العوامل ترتب على إدارة المنظمة قرارات لا ترغب في اتخاذها أو ليس في مصلحتها دائما فمثال إذا كان القرار المتخذ قد تم اتخاذه تحت ضغوط سياسية أو ذا طابع سياسي أو اجتماعي فمن الصعب استخدام المنطق الحر الرشيد في اتخاذ القرارات الحكومية المبني على معيار اقتصادي ، إلا أن ذلك لا يعني أن لا يقوم صانعو القرارات الإداريين و غيرهم بدراسة عميقة للمسائل والمشكلات واستخدام إجراءات القرارات لا يمكن اعتماد وضع عوامل الواقع الذي تعمل فيه المنظمة بالحسبان .

2. عوامل البيئة الداخلية:

وتتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المنظمة وهي عوامل كثيرة أهمها كالتالي:

- عدم وجود نظام معلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد .
- عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام .
- درجة المركزية و حجم المنظمة ودرجة انتشارها الجغرافي.
- درجة وضوح الأهداف السياسية للمؤسسة .
- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمنظمة.
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

ويظهر تأثير هذه العوامل بنواح عديدة ترتبط بما يلي .

- الظروف المحيطة بمتخذ القرار.
 - تأثير القرار على مجموع الأفراد في المنظمة.
 - الموارد المالية والبشرية والفنية المتاحة أمام إدارة المنظمة¹.
3. تأثير متخذ القرار (عوامل شخصية و نفسية):

هذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداء بالرجل الإداري متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار وهذه العوامل تقسم إلى نوعين هما :

- عوامل نفسية: وهذه تشعب فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفسي المتصل به في عملية اتخاذ القرار وخاصة في مرحلة اختيار البدائل من البدائل المتاحة.
- عوامل شخصية: تتعلق بشخصية متخذ القرار وقدراته وهناك الكثير منها تؤثر في عملية اتخاذ القرارات، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله إلى التنظيم،

و عليه تشكل عمليات اختيار الأفراد وتدريبهم عوامل مهمة نوعية القرارات المتخذة في التنظيم . إن السلوك الشخص ي يؤثر تأثيرا مباشرا في كفاية صناعة القرارات، فكل مدير له أسلوبه حتى لو تساوت

¹ بلحاج فتيحة، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، مرجع سبق ذكره، ص275.

الكفاءات والمهارات ويرى "رايموند مكليود" أن هناك ثلاث أبعاد لإتاحة الفرصة للاختلافات الفردية من مدير لأخر وهذه الأبعاد هي:

- أسلوبهم في للإحساس بالمشكلة.
- أسلوبهم في تجميع المعلومات .
- أسلوبهم في استخدام المعلومات.

كما أن أنماط السلوك تأثر تأثيرا مباشرا على القرار ويتم تصنيف أنماط سلوك المديرين في أربعة أنماط وهي :

- المجازفة، الحذر، السرعة و التهور.¹

4. تأثير مواقف اتخاذ القرار:

يعد التعدد في اختيار القرار من العوامل التي تعيق إصدار القرارات السليمة في الوقت المناسب مما يؤثر على المشكلة و فعالية حلها و سبب التردد في اتخاذ القرار هو علاقة القرارات في المستقبل الذي يتميز بعدم القدرة على تحديد ما سيحدث فيه بشكل دقيق، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات في ظروف عدم التأكد أو في ظروف التأكد أو تحت درجة المخاطرة أو الظروف المتغيرة .

5. عوامل أخرى

➤ تأثير عنصر الزمن: كلما زادت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار لإيجاد قراره كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج اقرب إلى الصواب وإمكانية التحليل للمعلومات متاحة أكثر، و كلما ضاقت الفترة الزمنية المتاحة أمام متخذ القرار كلما تطلب منه السرعة في البت مما يقلل في البدائل المتاحة أمامه .

➤ تأثير أهمية القرار: كلما ازدادت أهمية القرار زادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه. و تتعلق الأهمية النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.
- كلفة القرار و العائد حيث تزداد أهمية القرار كلما كانت التكاليف الناشئة عنه أو العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة هذا القرار مرتفعا.

1 طيرلويوزة ، سايفي باهية فريال ، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- الوقت اللازم لاتخاذ فكلما ازدادت أهمية القرار احتاج الإداري إلى الوقت أطول ليكتسب الخبرة والمعرفة بالعوامل المختلفة المؤثرة على القرار¹.

الفرع الثاني: المشاكل التي تواجه عملية اتخاذ القرار.

من أهم الصعوبات أو المشاكل التي تعترض أي قرار مهما كان هو عدم وجود أي قرار يرضي الجميع بشكل كامل و لكنه يمثل على الأقل أحسن الحلول ضمن الظروف والمؤثرات الراهنة، ولذا يمكن إجمال هذه المشكلات بما يلي²:

- عدم إدراك المشكلة و تحديدها بدقة: إن صعوبة تحديد المشكلة بدقة من طرف متخذ القرار يجعل جميع قراراته تنصب على حل المشاكل الفرعية من هذه المشكلة و عدم التعرض إلى المشكلة الحقيقية .
- عدم القدرة على تحديد الأهداف التي يمكن أن تتحقق باتخاذ القرار: والتي يجب إدراكا لأهداف الرئيسية حتى لا تتعارض مع الأهداف الفرعية للمنظمة، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق الأهداف حسب الأولوية .
- نقص المعلومات والخوف من اتخاذ القرارات: حيث تعد المعلومات مادة الإداري في اتخاذ القرارات، و يجب أن تكون ممثلة للظاهرة المدروسة و جوهرية بحيث تستطيع الإدارة استخدامها ووضع التقديرات اللازمة حول الأوضاع القائمة والتنبؤ بما ستكون عليها الأمور مستقبلا وبالتالي فان أي نقص في المعلومات الضرورية تضعف من قدرة الإدارة على التقدير والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية و يرفع من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار مما ينتج عنه تخوفا من اتخاذ القرار .
- عدم مرونة القوانين واللوائح والعمليات المعمول بها في المنظمات: حيث أن معظم هذه اللوائح قد صيغت بظروف معينة وفي وقت معين وكانت مناسبة في ذلك الوقت، و بالتالي فإنها لم تعد ملائمة للمستجدات في الوقت الحاضر .
- ضعف الرقابة وعدم متابعة تنفيذ القرارات الإدارية: وبسبب ذلك قد تنفذ هذه القرارات بطريقة خاطئة بقصد أو بدون قصد مما يفقد المنظمة المصدقية عند اتخاذ قرارات أخرى لاحقة.

¹ مويجي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، 47.

² بلحاج فتيحة، الأسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص 276.

➤ كفاءة متخذ القرار: والتي تشمل درجة ذكائه و خبراته وقدراته العلمية والعقلية الجسدية داخل التنظيم في المنظمة بالإضافة إلى مدى تأثيره ببعض العوامل الأخرى كالقيود الداخلية التي تشمل التنظيم الهرمي الذي تقرره السلطة السياسية وما ينجم عنها خضوع الإدارة لسلطة الأعلى كالسلطة السياسية التي تحدد الغايات الكبرى الواجب تحقيقها، مما ينعكس لسلب على الأفكار و التطلعات متخذ القرار وبالتالي يؤثر على القرار ومن ثم على المنظمة ونجاحها.

المبحث الثاني: أثر التحليل المالي على عملية اتخاذ القرار

للتحليل المالي ارتباط وثيق بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمنظمة لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعمالها خلال فترة زمنية معينة، حيث يعتبر منظومة من الأساليب أو التقنيات التي يستخدمها المحلل المالي لتحويل البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى نتائج مالية، تشكل قراءتها الصحيحة قاعدة معلوماتية عن الوضع المالي للمنظمة أو التي ينطلق من خلالها متخذو القرارات المالية في اتخاذ القرارات وتبيان الوضع المالي للمنظمة اعتماداً على مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية، وهذا ما سنتناوله خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار ومراحل تقييمها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديلاً دائماً للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمه .

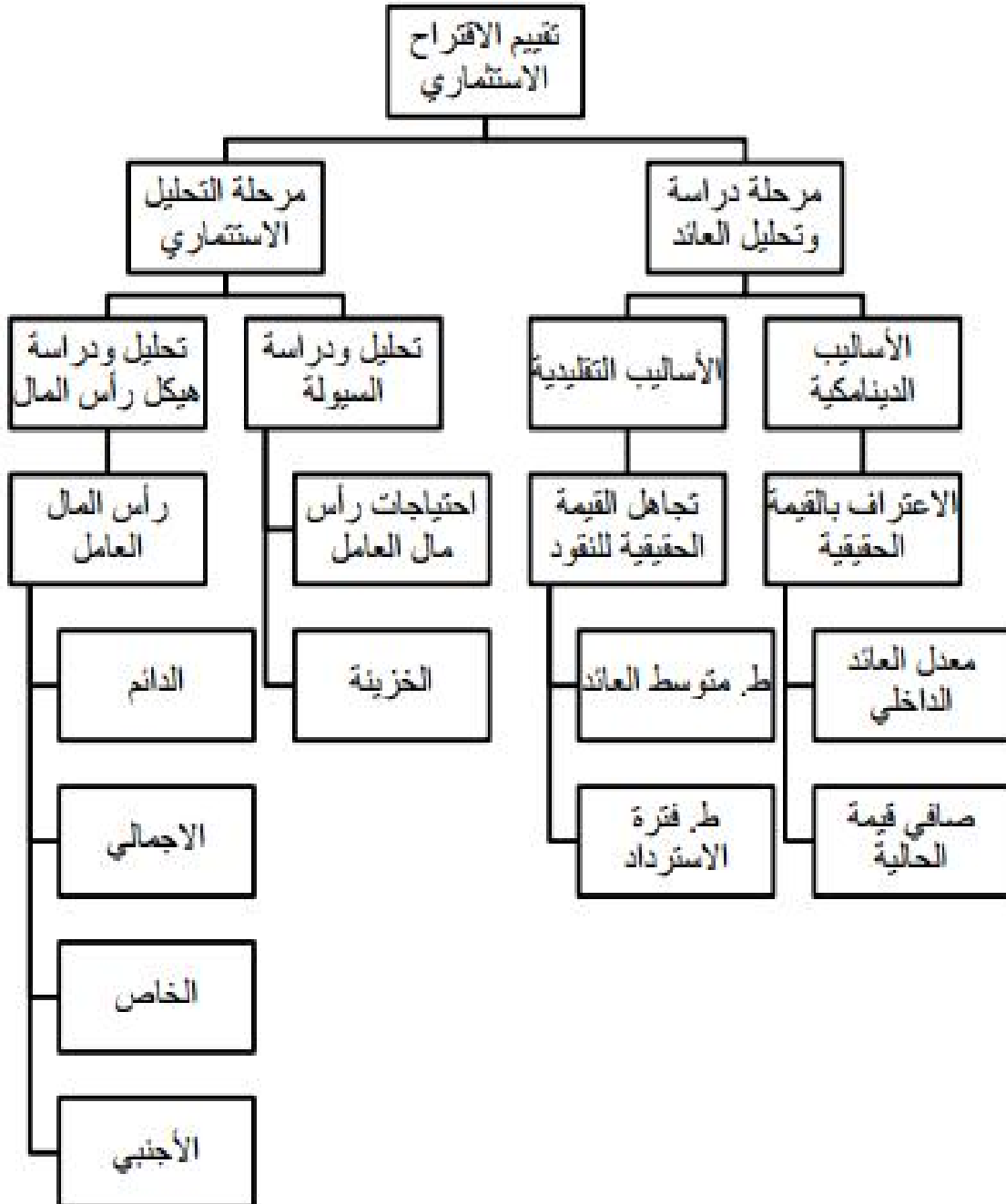
أولاً: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من الأدوات الأساسية في التحليل، فهي تهدف بالدرجة الأولى إلى معرفة مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي وتقديم صورة حقيقية للوضع المالي للمؤسسة بالإضافة إلى تقييم أدائها فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة و حول سيولتها مما تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري¹.

¹ لسعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، البويرة، 2017/ 2018، ص 50

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (4): مراحل تقييم الاقتراح الاستثماري.



المصدر: السعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 51.

ثانيا: مراحل تقييمها

يتم التحليل و التقييم المالي على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه و أن الاستثمار يحقق سيولة لتغطية التزاماته .

1. تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ و تشغيل الاستثمار .

2. تحليل هيكل رأس المال: يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار و التمويل أي التحقق من أن مصدر التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع و المدة 1 بالنسبة للاستثمارات في رأس المال العامل

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم و التقارير المالية من اجل تكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار عند اتخاذه لقرارات مالية، إضافة إلى استخداماتها التي سنتطرق إليها من خلال هذين الفرعين :

أولاً: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

تعرف النسب المالية بأنها علاقة بين قيمتين ذات معنى أو محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومتين الخاصيتين، إما اعتماداً على تحليل كل معلومة على حدا، وإما بقائمة مالية لتزويد الهيئات المعنية بالتحليل المالي بفهم أفضل لوضعية المنظمة.

تقدم هذه النسب المالية تحليلاً دقيقاً للربحية و خدمة الدين و كذا السيولة بأنواعها، فلا تعطي نسبة واحدة من المعلومات تحليلاً كافياً لاتخاذ القرار أو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأنه لكل نسبة دور في اتخاذ القرار، فنسبة الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية، نسب السيولة تعبر عن مدى قدرة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، نسب النشاط تساعد المؤسسة في قراراتها المتعلقة بالتخطيط و الرقابة المالية و اتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات و نشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد¹.

¹ مويحيى إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سلق ذكره، ص56.

ومن أنواع النسب المالية نذكر ما يلي:

- نسب السيولة: تهدف هذه الأخيرة إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم هذه النسب بتهيئة المناخ المناسب لاتخاذ القرار وأهم هذه القرارات قرار التمويل وقرار الائتمان.
- نسب الربحية : محصلة لمختلف البيانات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها إذن فالتحليل بنسب الربحية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.
- نسب النشاط : تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسباً على مختلف أنواع الأصول و هي تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ القرارات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات ونشاط المؤسسة والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة .

ثانياً: استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار

تستخدم النسب في عدة قرارات منها :

- استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات :

بحيث يمكن للشركة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قوائم المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة، وتعد هذه الأخيرة من واقع التقدير الشخصي والخبرة المكتسبة لمتخذ القرار، بالإضافة إلى الاستعانة بالنسب المالية لشركات مماثلة في نفس القطاع الصناعي.

- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام :

تستخدم في تقدير التدفقات النقدية الداخلة في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري، و تستخدم التدفقات النقدية في مجال الموازنة الرأسمالية بتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وترتبط التدفقات النقدية بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة الذمم المالية والمخزون لتنفيذ هذا الاقتراح الاستثماري، وقد يتضمن هذا الاقتراح في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد. إلا أنه من الصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد

العلاقة بين الذمم النقدية و المخزون و بين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإذا كان الاقتراح متشابهها للاستثمارات الحالية فانه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض، و المخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي¹.

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

• دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية الطويلة الأجل:

تتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الأجل و من أهم هذه القرارات قرار الاستثمار فالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار ، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية و لذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة و هذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا و يلزمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذه بأحسن أسلوب، حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان، و كذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.

• دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية القصيرة الأجل:

إذا كانت القرارات المالية طويلة الأجل دقيقة و مستقلة، فان القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة بها تماما حيث أن استعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها من اجل عمل دورة الاستغلال و ناتجة عن حجم النشاط، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط و أشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج و الحقوق و الديون ترتبط أيضا بالسوق، و لكن كل هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الأجل و شروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضا على قرار طويل الأجل، و من أهم هذه القرارات توظيف السيولة أي استخدامها، الاقتراض عن طريق ديون المورد و اللجوء إلى القروض البنكية، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة و هي قرارات مكملة للقرارات طويلة الأجل، و حتى تكون القرارات المتخذة ذات فعالية و ناجحة البد من تزويد متخذها بمعلومات دقيقة و تكون منسقة و مرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار و تكون تكاليف إعدادها معقولة².

¹ يوسف قريش، إلياس بن سامي، التسيير المالي دروس و تطبيقات، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص47.

² السعيد يزيد، صفوان حمدان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة، مرجع سابق، ص52.

خلاصة الفصل :

يعتبر التحليل المالي وسيلة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة فهو عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار. كما أن مؤشرات التوازن المالي لها وزنها في وظيفة التسيير المالي للمؤسسة، لأنها تعتبر وسيلة كفيلة تمد بمعلومات قيمة لعمليات الرقابة و التخطيط وتعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة

كما يستهدف التحليل المالي لبعض الشروط والمميزات التي يجب أن تتوفر في المحلل المالي كما يكون له إمكانيات عالية تمكنه من القيام بوظائفه ومهامه على أكمل وجه مع مراعاة الخطوات الضرورية لعملية التحليل المالي، أيضا يجب أن تتصف بيانات ومعلومات التحليل المالي ببعض الخصائص كالوضوح الشمول، الملائمة، القابلية للفهم والقابلية لإجراء مقارنات . يتم اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية التحليل للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة و على أساسه يقوم المسيرون باتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للقرارات المطبقة سابقا و هذا ما سيتم إسقاطه على الجانب التطبيقي في الفصل الثاني

الفصل الثاني

تمهيد:

قسم النقل الوطني وتسويق النفط والغاز تسمى "سونطراك" هي شركة النفط والغاز من البعد الدولي، بسبب مساهمتها، باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى في البلاد، والإدراج للاقتصاد الجزائري و الاقتصاد العالمي.

شركة التي وافقت عليها القرار رقم 491_63 في 31 ديسمبر 1963، برأس مال مسجل من 245 مليار دينار مقسمة إلى 245000 سهم بقيمة مليون دينار اكتب كل وتدفع من قبل الدولة.

منظمته هي الوصول حول الأنشطة التالية

- تدريب الطاقات البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا.
- التنقيب والاستكشاف واستغلال المواد الهيدروكربونية.
- إدارة احتياطيات كبيرة والأحواض الرسوبية عالية
- إمكانية استكشاف على نطاق واسع.
- تطوير وتشغيل وإدارة شبكات النقل
- خط أنابيب وتخزين وتحميل النفط.
- معالجة وتسييل الغاز لتسهيل التسويق المحلي والأجنبي.
- تجهيز وتكرير النفط والغاز.
- تسويق النفط والغاز.
- قائمة مرجعية هامة جدا على الشراكة.

وموقعنا الجغرافي الاقتصادي متميز، وتطل على السوق المهم من الاتحاد الأوروبي والانفتاح على بقية العالم،

المبحث الأول: عرض و تنظيم سوناطراك

المطلب الأول: تعريف مؤسسة سوناطراك:

اسمها الكامل الشركة الوطنية للبحث والتنقيب ونقل وتسويق المحروقات، وهي شركة الوحيدة المسؤولة في الجزائر عن استغلال المصادر النفطية والغازية وبيعها.

تعتبر مؤسسة سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر وأفريقيا، وهي تشارك في التنقيب، الإنتاج والنقل عبر الأنابيب، تحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها. معتمدة عن إستراتيجية التوزيع، سوناطراك تطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقة الجديدة ومتجددة تحلية مياه البحر، كذلك البحث واستغلال الطاقة المنجمة.

يهدف مواصلة استراتيجياتها العالمية، تنشط سوناطراك في الجزائر وفي عدة بلدان العالم، إفريقيا (مالي- النيجر- مصر) وفي أوروبا (اسبانيا - إيطاليا - البرتغال - بريطانيا - بريطانيا العظمى) وفي أمريكا اللاتينية (البيرو) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، برقم الأعمال يقارب 1.56 مليار دولار محقق خلال 2010.

مطلب الثاني: نبذة تاريخية عن سوناطراك

أنشأت المؤسسة الوطنية للبحث والتنقيب والنقل وتسويق المحروقات المعروفة بسوناطراك بموجب المرسوم رقم 36_491 المؤرخ في 1966/12/31 وقد توسع مهامها بموجب المرسوم رقم 22-296 المؤرخ في 1966/09/22 لتصبح مؤسسة وطنية للتنقيب، الإنتاج، التحويل والتسويق كما أن المرسوم التشريعي المؤرخ في 1976/08/30 يعطي للشركة حق الاحتكار والتوزيع الشامل للطاقة والمنتجات البترولية انضمت الجزائر من خلال سوناطراك ضمن الدول المصدرة للنفط.

وبتاريخ 1971/02/24 أعلن الرئيس " هواري بومدين " امتداد لروح الحرية السيادة الوطنية قراراته التاريخية بتأميم المحروقات وقد فرض هذا اليوم نفسه كمركز لوحدة مصير شركة سوناطراك والجزائر ككل.

وبعد التأميم أصبح على عاتق سوناطراك مهمة جمع موارد التحويل بالعملية الصعبة بغية المساهمة في التطور الاقتصادي للوطن، حيث ركزت جهودها على تقويم المحروقات وذلك من خلال سياسة استثمارية مكثفة.

ومن خلال تطوير جميع فروع الصناعة البترولية وقد نتج عن تعدد بروز شركة توظف أكثر 100 ألف عامل وقد تمثلت نشاطاتها فيما يلي:

- البحث.
- التنقيب.
- انتاج البترول الخام.
- انتاج الغاز.
- الخدمات البترولية.
- النقل بالأنابيب البتروكيميا.
- تسويق المحروقات.

كما وصلت سوناطراك في وقت قصير جدا إلى درجة التكامل العمودي والأفقي لنشاطات عديدة، بدءا باستغلال، التوزيع النهائي وعلى غرار المؤسسات الوطنية وحسب قاعدة التوجيهات المخطط الخماسي (1984/1980) تمت إعادة هيكلتها والتي نشأ عنها 17 مؤسسة صناعية:

- 3 مؤسسات للإنجاز.
 - 4 مؤسسات مختلفة.
 - 6 مؤسسات للخدمات.
 - 4 مؤسسات لتسيير المناطق الموجودة بأرزيو، سكيكدة، حاسي الرمل، حاسي مسعود.
- ومع إعادة الهيكلة تفرغت سوناطراك لمهمتها الأساسية وهذا خاصة بعد سنة 1986 والتي فيها أصبحت تتمتع باستقلال الذاتي وهذا مما أدى إلى انسحابها من النشاطات البترولية والبتروكيميائية والتكرار والتوزيع، غير أنها بقيت تلعب دورا حاسما في قطاع المحروقات وتضم نشاطاتها ميادين مختلفة:

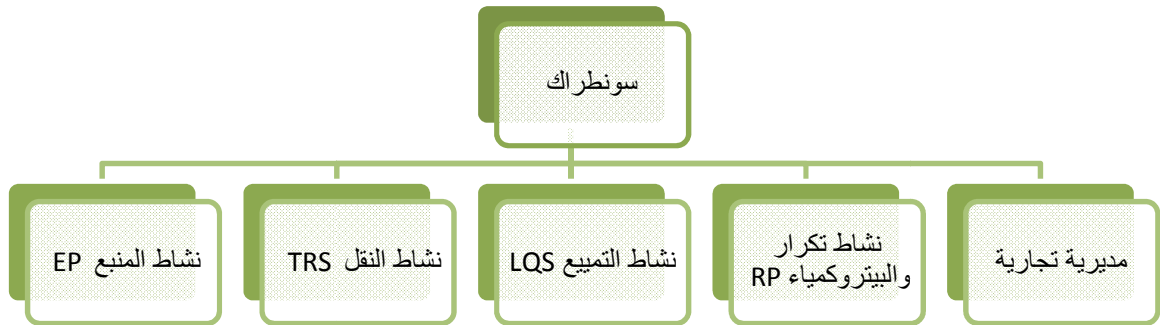
- البحث.
- الإنتاج.

- النقل.
- معالجة الغاز الطبيعي.
- تسويق المحروقات.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة سونطراك

إن مهام مؤسسة سونطراك عديدة ومتنوعة، حيث عرفت تطورات وتحولات مع صدور كل مرسوم رئاسي جديد، إلا أن نشاطاتها تدور حول أربعة مهام رئيسية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونطراك



المصدر: مقدم من طرف الإدارة المالية لمركب GP1/Z

نشاط المنبع (AMT):

الأعمال التمهيدية، يغطي البحث والاستكشاف يتم توفير تطوير والإنتاج النفط والغاز الأخير من قبل سونطراك وحدها أو بالاشتراك مع شركة النفط الأخرى.

نشاط النقل (TRC):

النقل عبر خطوط الأنابيب هذا النشاط يضمن ايصال الموارد الهيدروكربونية (النفط الخام والغاز الطبيعي وغاز البترول المميع والمكثف).

سوناطراك لديها 15000 كم بينهم خطي أنابيب الغاز العابرة للقارات، واحد يذهب إلى اسبانيا عبر المغرب (بيدرو دوران فاريل) والأخر إلى إيطاليا عبر الصقلية (انتريكوماتي).

اضطرت الشركة إلى رفع صادرات الغاز إلى 87 مليار م³ في عام 2011.

قامت ببناء الشبكة الرئيسية لأكثر من 16200 كم من خذ أنابيب نقل الهيدروكربونات. لاتزال مشاريع عابرة للقارات كبيرة حيز التنمية.

نشاط التمييع ونشاط التكسير والبيتروكمياء: أعمال المصب هي المسؤولة عن تطوير وتشغيل تمييع الغاز الطبيعي، والفصل (P.L.G) والتكرير والبيتروكيماويات و استرداد الغازات الصناعية.

النشاط التجاري (COM):

هو المسؤول عن إدارة الشحن والبيع، التي تتم بالتعاون مع الشركات التابعة لنفطال لتوزيع المنتجات البترولية وشركة النقل البحري (Hyproc) عن النقل البحري للنفط و COGIZ تسويق الغازات سياسة الشراكة سهم التي وضعتها سوناطراك سمح لها تسويق النفط والغاز نحو الأسواق الدولية.

لكل نشاط من الأنشطة تحت مسؤولية نائب الرئيس.

ومن المؤكد أن الاتجاه العام للمجموعة من قبل المدير العام الرئيس بمساعدة من اللجنة التنفيذية. يقوم الأمين العام مساعدة الرئيس التنفيذي في رصد وتماسك إدارة المجموعة.

تاريخ إعلان بيان من القطار الأول المرحلة 1: 12 ديسمبر 1989.

تاريخ إعلان بيان من القطار الأول في المرحلة 2: 24 فبراير 1998.

تاريخ إعلان بيان من القطار الأول في المرحلة 3: 12 فبراير 2010.

في الحقن الشرجية: رصفين (حوضين) لتحميل تستقبل سفينة من النفط والغاز المميع بسعة 30000 إلى 50000 طن من غاز البترول المميع (GPL) (D1, M6)

المبحث الثاني: عرض المركب GP1/Z

المطلب الأول: التعريف بالمركب GP1/Z

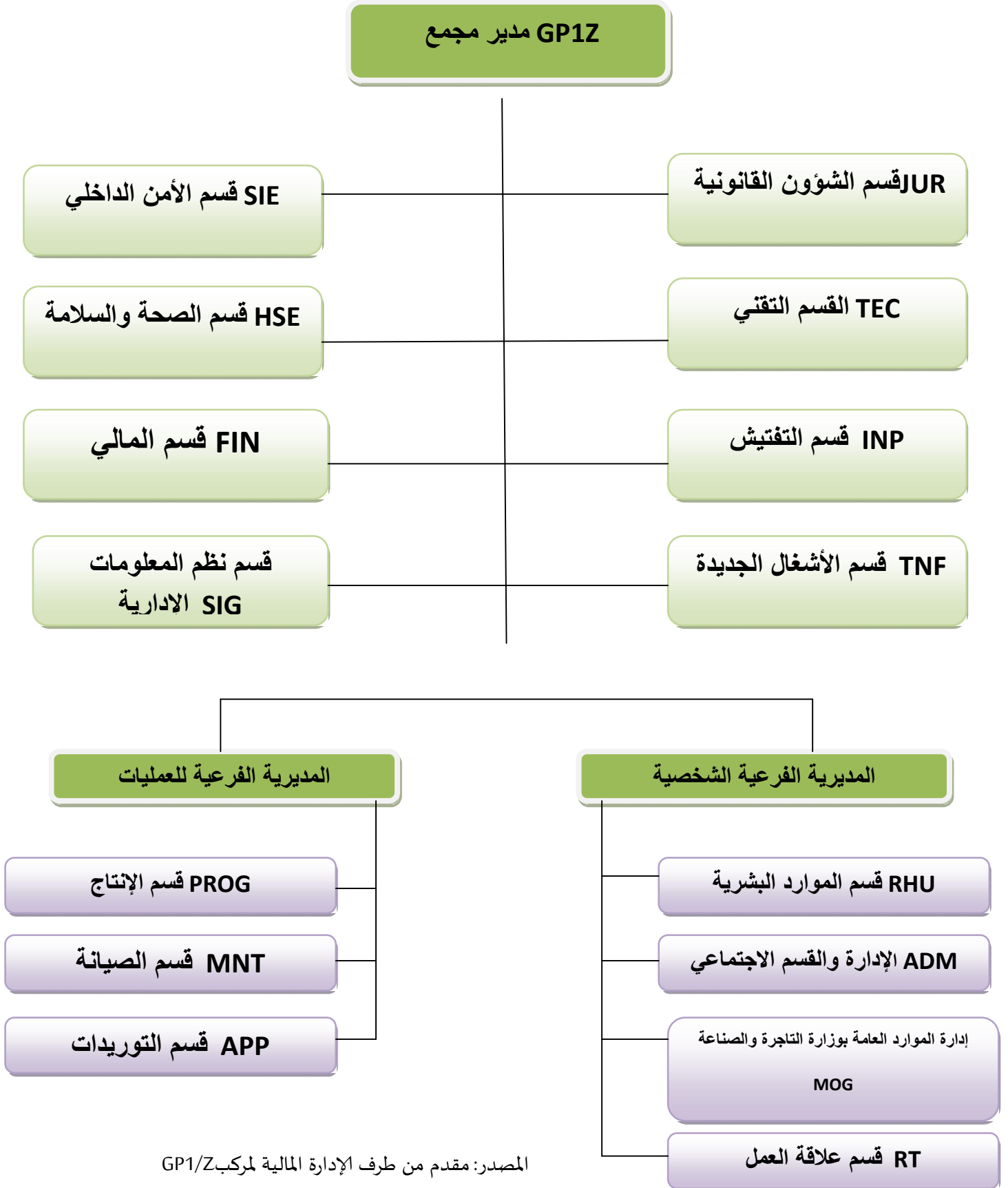
هو من المركبات تابعة للمؤسسة الوطنية سونطراك، باسم "GUMBO- GPL"، وهو اسم مستعار للفيل، وتم تسميته بهذا الاسم نظرا لقدراته الإنتاجية الكبرى، فهو يحتوي على 9 قطاعات لإنتاج غاز البترول المميع GPL، كما يعتبر من المركبات الأولى في العالم نظرا لقدراته الإنتاجية ونوعية الغاز الجيدة بالإضافة إلى المساحة الكبرى التي يحتلها، يقع المركب على الغرب الجزائري، بعيد عن مدينة مستغانم بـ 37 كم وعن مدينة أرزيو 8 كم، يحده من الشرق محول الطاقة المركزي لمرسى الحجاج، من الغرب مركبات GPL.

تم بنائه من طرف شركة يابانية تسمى IHI-ITOCHU، والجدول التالي يوضح أهم الأحداث التاريخية التي مر منها المركب أثناء إنجازه.

التاريخ	الحدث
1978-12-11	تم التوقيع على عقد البناء من شركة IHI-ITOCHU
1980-10-11	فتح ورشة العمل le chantier
1980-11-10	بدأ الأشغال
1983-12-12	بدأ الإنتاج الجزئي في المرحلة الأولى بأربعة قطارات لمعالجة غاز البترول المميع
1984-02-20	تحميل أول باخرة بغاز بروبان متجه إلى سوق العالمية
1998-02-24	انطلاق المرحلة الثانية بإضافة قطارين لإنتاج الغاز
2010-04-10	انطلاق المرحلة الثالثة من الإنتاج بإضافة ثلاث قطارات لإنتاج الغاز

المطلب الثاني: هيكل التنظيمي لمركب GP1/Z

الشكل رقم(6): هيكل التنظيمي لمركب GP1/Z



المصدر: مقدم من طرف الإدارة المالية لمركب GP1/Z

المبحث الثالث: الدائرة المالية لمركب GP1/Z

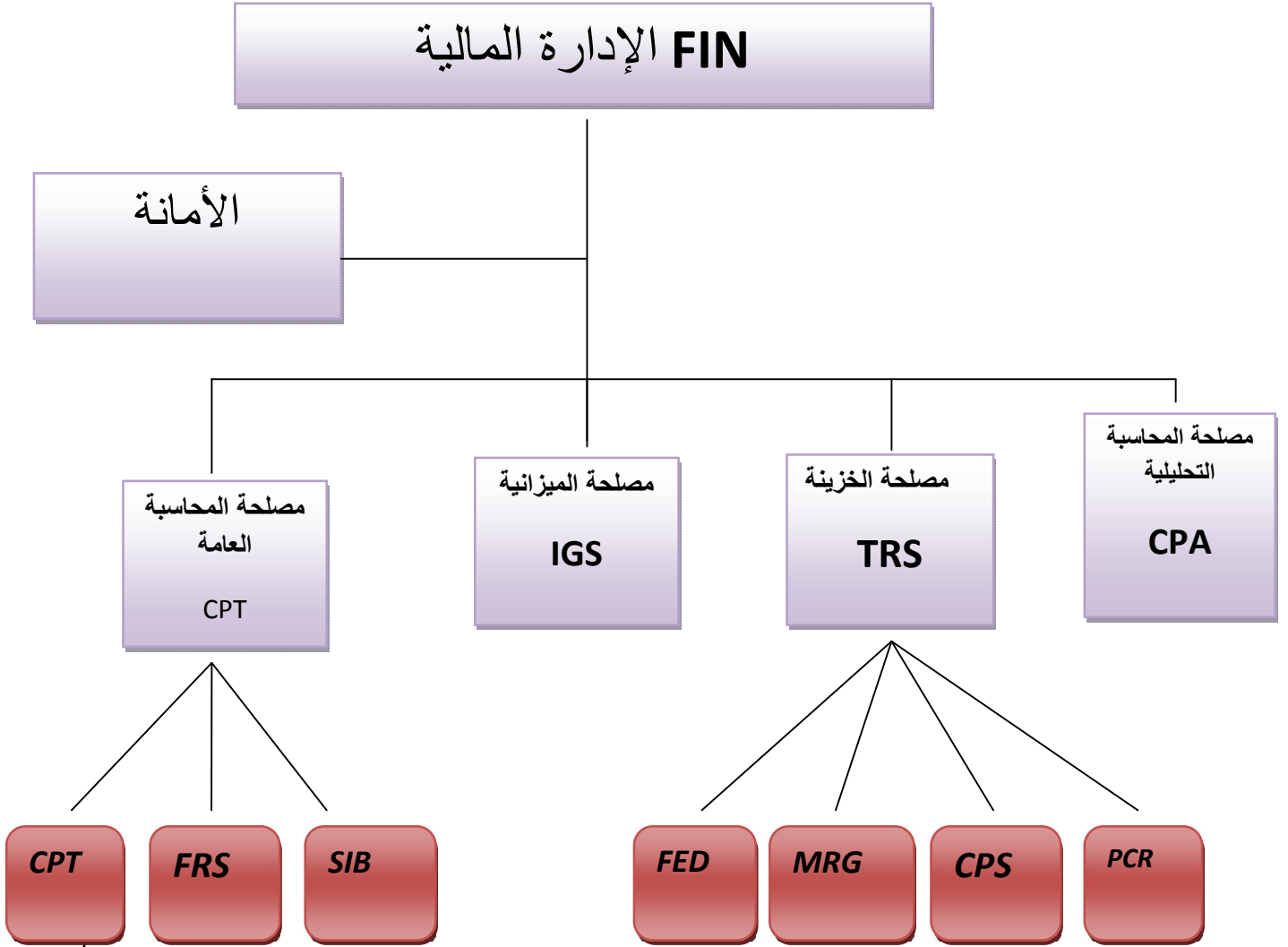
المطلب الأول: تعريف دائرة المالية:

الدائرة المالية F يدرس ميزانية كل دائرة، كل المعلومات الإدارية ورصد جميع العمليات المالية والقانونية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للدائرة المالية لمركب GP1/Z:

تنقسم الإدارة المالية إلى 4 مصالح، نذكر منها مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة الميزانية، مصلحة الخزينة، مصلحة المحاسبة العامة

الشكل (7): الهيكل التنظيمي للدائرة المالية لمركب GP1/Z



المصدر: مقدم من طرف الإدارة المالية لمركب GP1/Z

قسم التأمينات و الضرائب: A/F

قسم العقود: C

قسم ادارة وسائل التسوية: MRG

قسم المورد: FRS

قسم المحاسبة: COMP

قسم المخزونات و الاستثمارات: S/I

قسم الأحكام الرصد و الإبلاغ: PCR

قسم المركزية: CNTR

عرض الأقسام:

مصلحة المحاسبة التحليلية:

هي مصلحة جديدة بالميدان ومهمتها حساب تكلفة المنتج، هذا القسم تم إنشائه حديثا وهو مسؤول على إنشاء وتحليل المحاسبة التحليلية والتي تم كتابتها بمركز التكلفة وهذا يجري حاليا تنفيذ المستشارين الأجانب من خلال برامج الحاسوب.

مصلحة الميزانية:

هي مجموعة منسقة من التوضيحات نظرا للظروف الداخلية التي قد تؤثر على الأعمال التجارية للشركة ويميل إلى تكييف مع الوسائل إلى الغايات المنشودة، وبالتالي فإن الموازنة التشغيلية هي توقعات العددية من جميع العناصر المقابلة لافتراض معين لفترة زمنية تحدد عموما.

ويكمن هدف مراقبة الميزانية في:

- توفير متجانس لنفقات ومنتجات الشركة لفترة محددة.
 - توقعات العمل الحالي، وتستخدم هذه التوقعات باتخاذ قرارات الإدارية الراشدة.
 - مشاركة القادة (المرؤوسين) على جميع المستويات لتحقيق الأهداف التي وصفوها بأنفسهم.
- ومن أهم الوظائف الميزانية هي: خطة العمل، إدارة المسؤولية المركزية، إدارة التنسيق وإدارة التحكم.

مصلحة الخزينة:

تمثل هذه المصلحة على تسيير المؤسسة بأحسن وجه ونجد أن المؤسسة تستعمل تطبيق معلوماتي (KTP) وهو نظام جديد لتسيير الخزينة وتتكون من أربع أقسام:

1. قسم تسجيل الفاتورات المستقبلية SFF: يقوم هذا القسم بتسجيل كل فاتورات الموردون

في نظام المعلوماتي (KTP).

2. قسم تسيير وسائل التمويل GMR: يوم هذا القسم بإصدار أوامر الدفع لتسوية ديون الموردين، وإصدار الشيكات.
3. قسم المؤونات المراقبة والتقارير PCR: يوم هذا القسم بإعداد تقارير شهرية وسنوية للخزينة وأيضا إيجاد الحلول المناسبة لتسوية جميع المشاكل العالقة.
4. قسم المحاسبة SEC/COMP: يقوم بتسجيل جميع العمليات التي قامت المؤسسة بتسديدها لمورديها.
مصلحة المحاسبة العامة:
1. مهمتها تقييد وتسجيل جميع العمليات المحاسبية والجبائية، وتتكون من ثلاثة أقسام:
 1. قسم الموردين: هدفها تسجيل كل العمليات المحاسبية مع الموردون المحليون والأجانب، الخواص وقطاع العام.
 2. قسم المخزونات والاستثمارات: تقوم بتسجيل الاستثمارات ومتابعتها وحساب اهتلاكاتهما، كما تقوم كذلك بتنفيذ العمليات المحاسبية للمخزونات.
 3. قسم التمرکز: تقوم بتسجيل العمليات المحاسبية للمصاريف المستخدمون وتسجيل كل العمليات مع فروع المؤسسة الأم سونطراك

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لمركب GP1/Z

المطلب الأول:

عرض ميزانية لمركب GP1/Z

لسنة 2019 / 2020 / 2021

الأصول										
2021			2020			2019				
الصافي	اهتلاك وخسارة القيمة	اجمالي	الصافي	اهتلاك وخسارة القيمة	اجمالي	الصافي	اهتلاك وخسارة القيمة	اجمالي		
3 630 361 286,16	32 695 743,34	32 695 743,34	1 030 934,35	31 664 808,99	32 695 743,34	2 752 714,75	29 943 028,59	32 695 743,34	تثبيات الغير المادية	20
	9 972 173 122,00	13 602 534 408,16	3 670 907 501,94	9 649 987 176,04	13 320 894 677,98	5 061 131 442,36	8 074 557 971,48	13 135 689 413,84	تثبيات المادية	21
									تثبيات في شكل امتياز	22
2 616 623 125,49	111 665 441 860,72	114 282 064 986,21	2 042 938 959,05	111 668 600 788,22	113 711 539 747,27	8 604 528 288,92	103 742 607 212,77	112 347 135 501,69		24
684 469 960,28		684 469 960,28	870 133 665,51		870 133 665,51	1 224 188 924,34		1 224 188 924,34	تثبيات الجاري إنجازها	23
									المساهمات والديون الدائنة الملحقة بالمساهمات	26
200 277 195,05		200 277 195,05	203 331 315,06		203 331 315,06	195 246 439,97		195 246 439,97	المساهمات المالية الأخرى	27
7 131 731 566,98	121 670 310 726,06	128 802 042 293,04	6 788 342 375,91	121 350 252 773,25	128 138 595 149,16	15 087 847 810,34	111 847 108 212,84	126 934 956 023,18	مجموع التثبيات	
222 183 327,39		222 183 327,39	205 490 000,02		205 490 000,02	192 982 408,93		192 982 408,93	الضرائب المؤجلة على الأصول	133
7 353 914 894,37	121 670 310 726,06	129 024 225 620,43	6 993 832 375,93	121 350 252 773,25	128 344 085 149,18	15 280 830 219,27	111 847 108 212,84	127 127 938 432,11	مجموع الأصول غير جارية	
2 695 090 782,69	48 414 567,60	2 743 505 350,29	2 726 047 208,05	29 097 727,68	2 755 144 935,73	2 682 696 710,10	25 803 425,23	2 708 500 135,33	المخزون قيد التقدم	30
									مخزونات من البضائع	31
2 695 090 782,69	48 414 567,60	2 743 505 350,29	2 726 047 208,05	29 097 727,68	2 755 144 935,73	2 682 696 246,03	25 803 425,23	2 708 499 671,26	مواد الأولية واللوازم	32
									التموينات الأخرى	33
									انتاج السلع جاري إنجازها	34
									انتاج الخدمات جاري إنجازها	35
									مخزونات من المنتجات	36
									مخزونات متأتية من التثبيات	37
						464,07		464,07	مخزونات خارجية	38
									مشتريات مخزنة	38
342 516 545,02	5 457 818,40	347 974 363,42	433 314 378,00	5 457 818,40	438 772 196,40	1 613 143 417,39	5 518 973,02	1 618 662 390,41	الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة	
			319 799,14		319 799,14	1 532 741,95		1 532 741,95	الموردون والحسابات المرتبطة بها	409
166 873 277,35		166 873 277,35	169 925 920,28		169 925 920,28	1 422 557 206,44		1 422 557 206,44	الزبائن والحسابات المرتبطة بهم	41
						2 120 000,00		2 120 000,00	العاملون والحسابات المرتبطة بهم	42
									الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها	43
2 790 409,76		2 790 409,76	2 515 048,16		2 515 048,16				الدولة، الجماعات العمومية	44
	5 457 818,40	5 457 818,40	124 800,00	5 457 818,40	5 582 618,40	597 150,00	5 518 973,02	6 116 123,02	المجتمع والشركاء	45
									المدنيون المختلفون والدائمون المختلفون	46
									الحسابات الانتقالية الانتظارية	47
172 852 857,91		172 852 857,91	260 428 810,42		260 428 810,42	186 336 319,00		186 336 319,00	الأعباء والمنتجات المعانة مسبقا والمؤونات	48
336 488 384,38	0,00	336 488 384,38	27 136 788,77		27 136 788,77	436 358 503,45		436 358 503,45	Disponibilité et assimilè	
									قيم التوظيف المنقولة	50
336 488 384,38		336 488 384,38	27 136 788,77		27 136 788,77	436 358 503,45		436 358 503,45	البنك - المؤسسات مالية ومشابهها	51
									صكوك المالية المشتقة	52
					0,00				الصندوق	53
									وكالات التنسيقات والاعتمادات المالية	54
									التحويلات داخلية	58
3 374 095 712,09	53 872 386,00	3 427 968 098,09	3 186 498 374,82	34 555 546,08	3 221 053 920,90	4 732 198 630,94	31 322 398,25	4 763 521 029,19	مجموع الأصول الجارية	
10 728 010 606,46	121 724 183 112,06	132 452 193 718,52	10 180 330 750,75	121 384 808 319,33	131 565 139 070,08	20 013 028 850,21	111 878 430 611,09	131 891 459 461,30	مجموع الأصول	

الخصوم			
2021	2020	2019	
			رأس المال والعمادات وما شابه ذلك
			الترحيل من الجديد
962466441,44	306115731,02	589809797,12	نتيجة السنة المالية
7522625856,34	7376248812,26	17150878782,18	حسابات الارتباط بالمؤسسات والشركات في شكل مساهمة
8485092297,78	7682364543,28	17740688579,30	مجموع رؤوس الأموال
9817,46			
571793175,41	486527198,48	307750365,63	مؤونات الأعباء - خصوم غير جارية
			اقتراضات والديون المماثلة
			الديون المرتبطة بالمساهمات
			حقوق مناع الامتياز
			عمليات الدفع الباقية، الواجب القيام بها عن السندات
			مساهمة غير مسددة
			ما بقي من عمليات الدفع الواجب القيام بها عن السندات
			المثبتة غير مسددة
571802992,87	486527198,48	307750365,63	مجموع الخصوم غير الجارية
1671115315,81	2011439008,99	1964589905,28	الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة
1179995074,36	1430869654,53	1338839540,50	الموردون والحسابات المرتبطة بها
			الزبائن والحسابات المرتبطة بهم
256464044,42	353061516,17	359466939,77	العاملون والحسابات المرتبطة بهم
112479624,06	135017290,56	187487146,20	الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها
114237772,97	87252209,53	78796268,81	الدولة، الجماعات العمومية
			المجتمه والشركاء
7938800,00	5238338,20		المدينون المختلفون والدائمون المختلفون
			الحسابات الانتقالية الانتظرية
			الأعباء والمنتجات المعايبة مسبقا والمؤونات
			Disponibilité et assimilè
			قيم التوظيف المنقولة
			البنك - المؤسسات مالية وماشبهها
			صكوك المالية المشتقة
			الصندوق
			وكالات التنسيقات والاعتمادات المالية
			التحويلات داخلية
1671115315,81	2011439008,99	1964589905,28	مجموع الخصوم الجارية
10728010606,46	10180330750,75	20013028850,21	مجموع الخصوم

المطلب الثاني:

عرض حساب النتائج لمركب GP1/Z

لسنة 2019 / 2020 / 2021

2021	2020	2019		
10 326 701 861,07	18 474 063 103,23	17 423 066 801,72	رقم الاعمال	70
-180 376 631,99	-165 030 720,33	-168 492 650,72	تغيرات مخزونات ومنتجات المصنعة	72
			الإنتاج المثبت	73
			اعانات الاستغلال	74
10 146 325 292,08	18 309 032 382,90	17 254 574 151,00	انتاج السنة المالية	(1)
1 099 231 751,95	1 138 525 725,37	1 254 159 249,85	مشتريات المستهلكة	60
2 912 278 266,54	3 153 492 723,96	3 162 623 911,58		61
1 841 363 121,03	1 545 647 386,19	1 582 422 474,82	الخدمات خارجية الأخرى والمستهلكة	62
5 852 873 239,52	5 837 645 835,52	5 999 205 636,25	استهلاك السنة المالية	(2)
4 293 451 989,56	12 471 356 547,38	11 255 368 514,75	القيمة المضافة للاستغلال	(3)
2 498 813 141,40	2 417 126 462,08	2 424 607 402,46	أعباء المستخدمين	63
139 980 451,59	66 593 902,83	58 742 227,38	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
1 654 658 396,57	9 987 636 182,47	8 772 018 884,91	اجمالي فائض الاستغلال	(4)
149 058 046,25	281 207 107,04	392 772 315,38	منتجات عملياتية الأخرى	75
16 475 754,49	1 178 797 023,16	43 779 640,08	أعباء عملياتية الأخرى	65
883 895 717,47	8 686 240 948,99	8 579 710 718,82	مخصصات الاهتلاكات ومؤونات	68
106 744 312,96	12 971 559,44	20 629 689,52	استرجاعات خسائر القيمة ومؤونات	78
1 010 089 283,82	416 776 876,80	561 930 530,91	النتيجة العملياتية	(5)
8 114 099,47	3 877 634,30	13 217 330,72	المنتجات مالية	76
66 147 046,96	110 593 322,55	32 958 847,43	الأعباء مالية	66
-58 042 947,49	-106 715 688,25	-19 741 517,16	النتيجة المالية	(6)
952 046 336,33	310 061 188,55	542 189 013,75	النتيجة عادية قبل الضرائب	(7)
			ضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية	695+8
-16 683 509,91	-12 507 591,09	-47 620 783,37	ضرائب مؤجلة (تغيرات على نتيجة عادية)	692+3
10 410 241 687,76	18 607 088 683,68	17 681 193 486,17	مجموع منتجات للأنشطة العادية	TAPO
9 441 511 841,52	18 284 519 904,04	17 091 383 689,05	مجموع الأعباء للأنشطة العادية	TCAO
968 729 846,24	322 568 779,64	589 809 797,12	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	(8)
			عناصر غير مادية - منتجات يطلب بيعها	77
6 263 404,80	16 453 048,62		عناصر غير مادية - أعباء يطلب بيعها	67
-6 263 404,80	-16 453 048,62		النتيجة العادية	(9)
962 466 441,44	306 115 731,02	589 809 997,12	صافي النتيجة - السنة المالية	(10)

المطلب الثالث: التحليل المالي على الأداء مركب GP1/Z

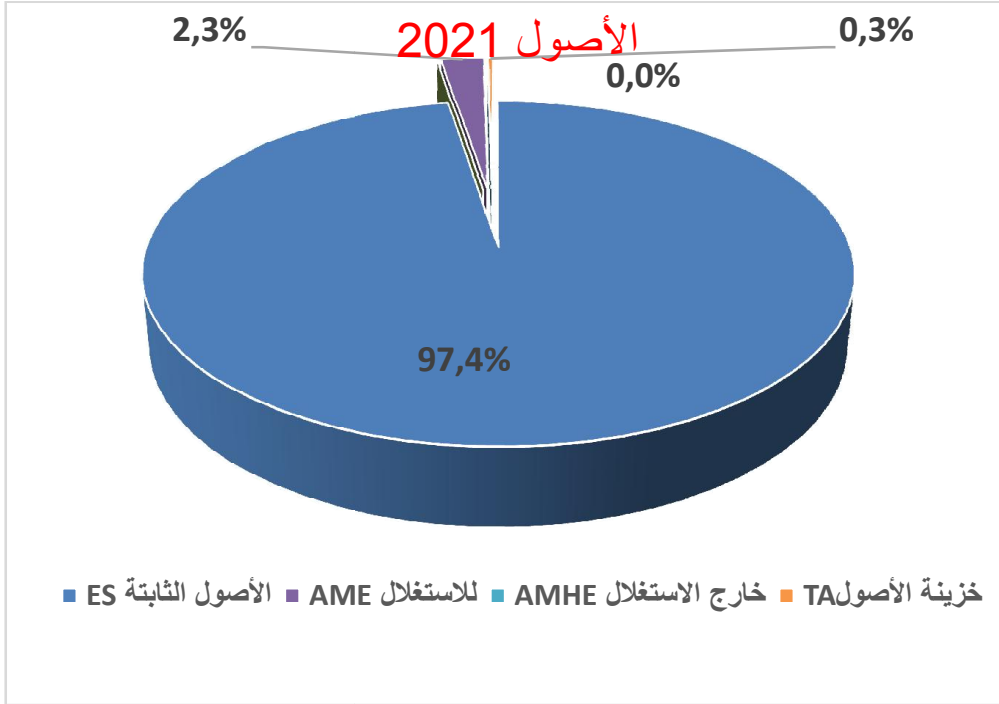
الميزانية الوظيفية لجانب الأصول

2021		2020		2019		الأصول
نسبة %	مبالغ	نسبة %	مبالغ	نسبة %	مبالغ	
97,4%	129 024 225 620,43	97,6%	128 344 085 149,18	96,4%	127 127 938 432,11	<u>الأصول الثابتة ES</u>
2,6%	3 427 968 098,09	2,4%	3 221 053 920,90	3,6%	4 763 521 029,19	<u>الأصول المتداولة AM</u>
2,3%	3 091 479 713,71	2,4%	3 193 917 132,13	3,3%	4 327 162 525,74	للاستغلال AME
0,0%	0,00	0,0%	0,00	0,0%	0,00	خارج الاستغلال AMHE
0,3%	336 488 384,38	0,0%	27 136 788,77	0,3%	436 358 503,45	خزينة الأصول TA
100%	132 452 193 718,52	100%	131 565 139 070,08	100%	131 891 459 461,30	مجموع الأصول

الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم

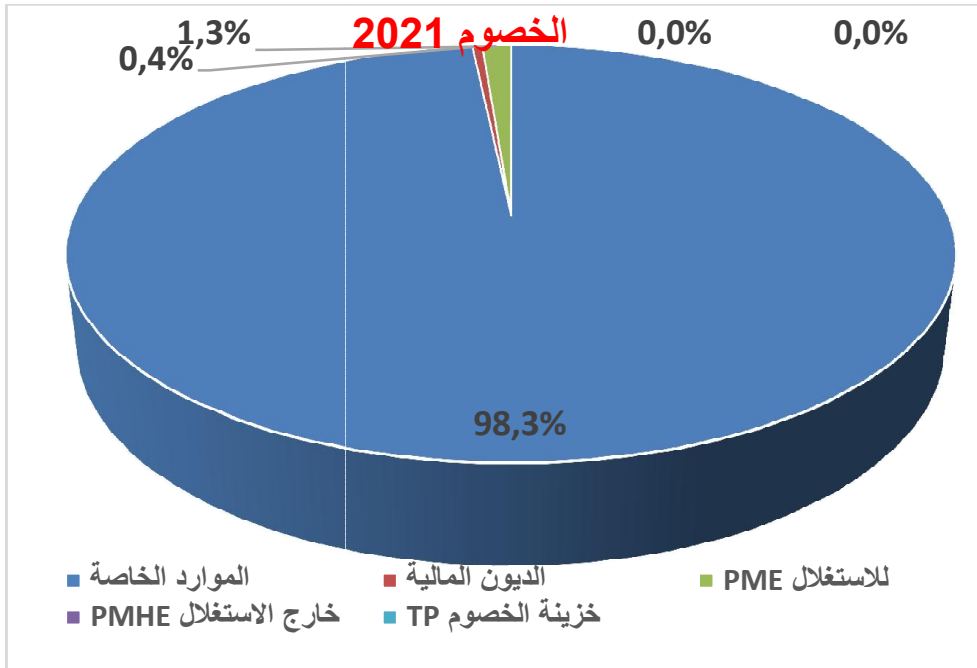
2021		2020		2019		الخصوم
نسبة %	مبالغ	نسبة %	مبالغ	نسبة %	مبالغ	
98,7%	130 781 078 402,71	98,5%	129 553 700 061,09	98,5%	129 926 869 556,02	<u>الموارد الثابتة RS</u>
98,3%	130 209 275 409,84	98,1%	129 067 172 862,61	98,3%	129 619 119 190,39	الموارد الخاصة
0,4%	571 802 992,87	0,4%	486 527 198,48	0,2%	307 750 365,63	الديون المالية
1,3%	1 671 115 315,81	1,5%	2 011 439 008,99	1,5%	1 964 589 905,28	<u>الخصوم المتداولة PM</u>
1,3%	1 671 115 315,81	1,5%	2 011 439 008,99	1,5%	1 964 589 905,28	للاستغلال PME
0,0%	0,00	0,0%	0,00	0,0%	0,00	خارج الاستغلال PMHE
0,0%	0,00	0,0%	0,00	0,0%	0,00	خزينة الخصوم TP
100%	132 452 193 718,52	100%	131 565 139 070,08	100%	131 891 459 461,30	مجموع الخصوم

الشكل رقم (08): الميزانية الوظيفية لجانب الأصول لسنة 2021.



المصدر: من اعداد الطالبتين.

الشكل رقم (09): الميزانية الوظيفية لجانب الخصوم سنة 2021.

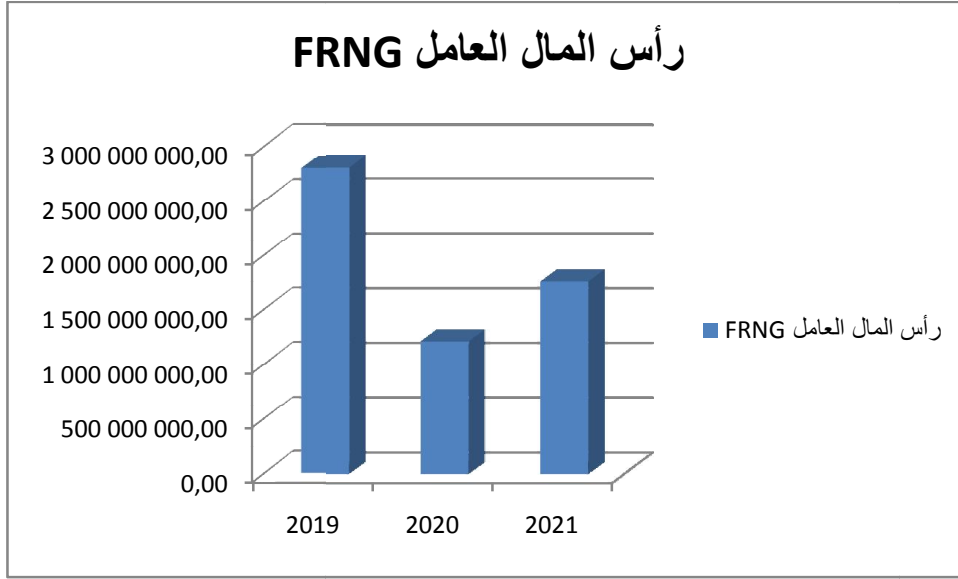


المصدر: من اعداد الطالبتين

نسب المؤشرات المالية

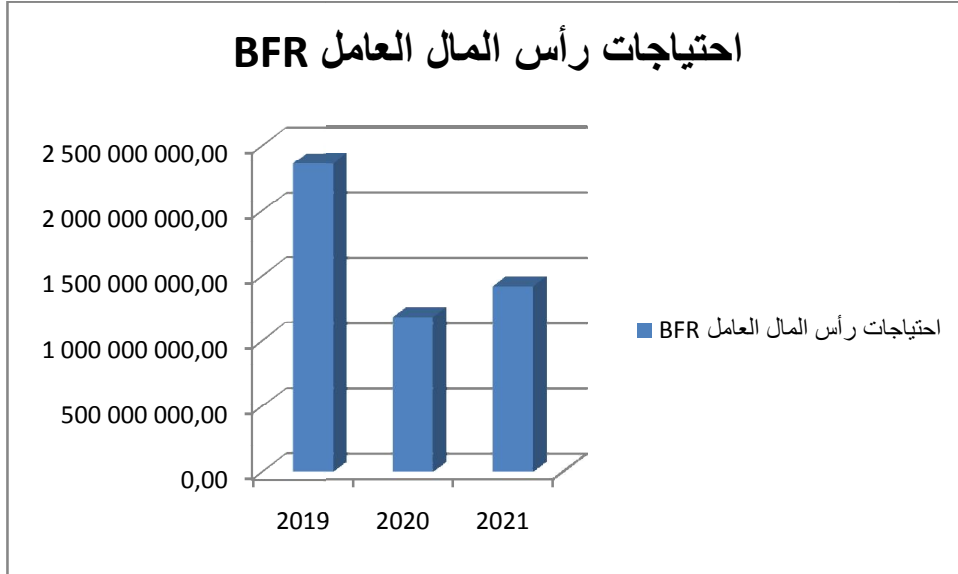
التعليق	2021	2020	2019	كيفية الحساب	أنواع المؤشرات المالية	المؤشرات المالية
نلاحظ أن رأس المال العامل موجب، وهذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا مبدئياً يعطي أماناً للمؤسسة.	1 756 852 782,28	1 209 614 911,91	2 798 931 123,91	الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة	رأس المال العامل FRNG	
	1 756 852 782,28	1 209 614 911,91	2 798 931 123,91	الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة		
نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنوات الثلاثة وهذا يعني أن على المؤسسة إيجاد موارد خارج دورة لتغطية كل احتياجاتها	1 420 364 397,90	1 182 478 123,14	2 362 572 620,46	أصول متداولة للاستغلال - خصوم المتداولة للاستغلال	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال BFRE	احتياجات رأس المال العامل
	0,00	0,00	0,00	أصول المتداولة خارج الاستغلال - خصوم المتداولة خارج الاستغلال	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE	BFR
	1 420 364 397,90	1 182 478 123,14	2 362 572 620,46	BFRE + BFRHE	BFR	
نلاحظ أن الخزينة المالية موجبة لكنها خلال السنوات الثلاث الأخيرة تأثرت بجائحة كورونا، معناه رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني وجود فائض، على المؤسسة أن تحسن استغلال هذا الفائض اعتماداً على مشاريعها التنموية المستقبلية.	336 488 384,38	27 136 788,77	436 358 503,45	FRNG - BFR	الخزينة TN	الخزينة TN
	336 488 384,38	27 136 788,77	436 358 503,45	خزينة الأصول - خزينة الخصوم		

الشكل رقم(10): رأس المال العامل الصافي FRNG.



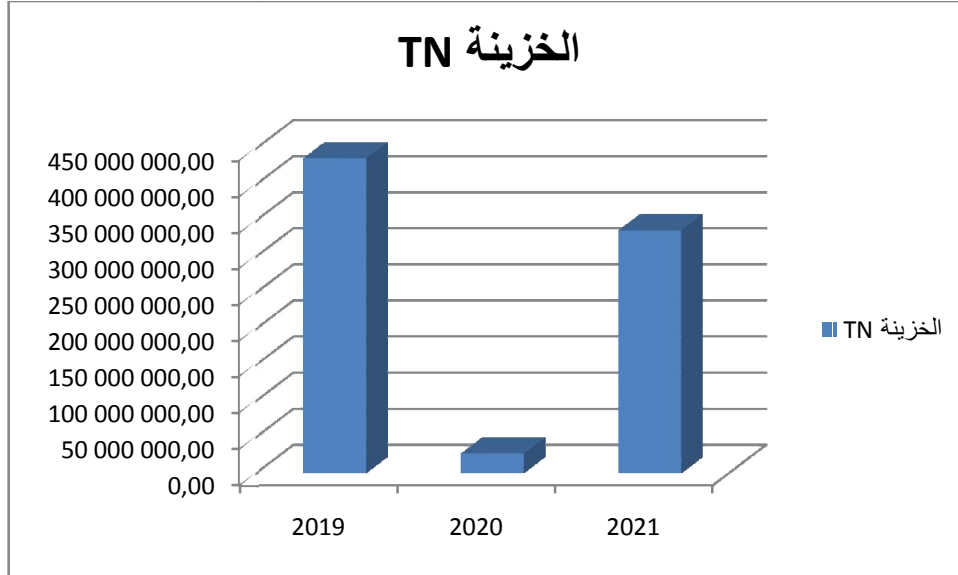
المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم(11): احتياجات رأس المال العامل BFR.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

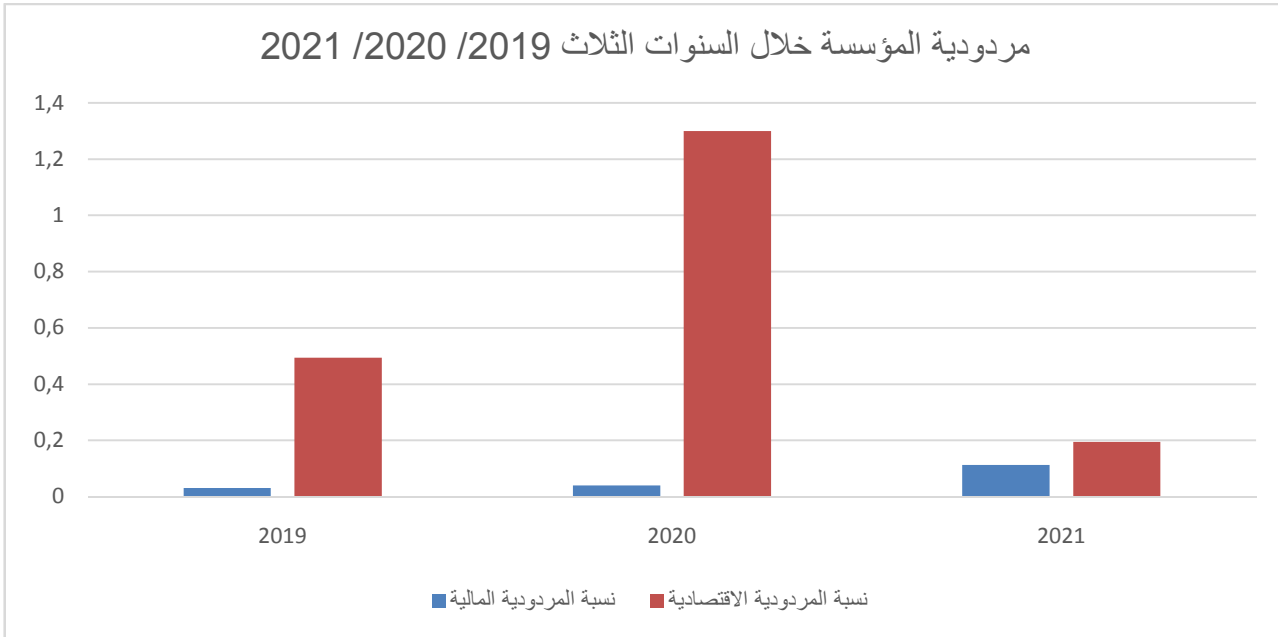
الشكل رقم(12): الخزينة خلال ثلاث سنوات (2019-2020-2021).



المصدر: من إعداد الطالبتين

		2021	2020	2019
معدل الادمج		0,415762171	0,675073831	0,646003866
نسبة تجزئة القيمة المضافة	بالنسبة للمستخدمين	0,582005609	0,193814238	0,21541786
	بالنسبة للدولة	0,032603241	0,005339748	0,005219041
	بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال	0,385391149	0,800846014	0,779363099
نسبة تجزئة اجمالي فائض الاستغلال	بالنسبة للتثبيات	0,534186222	0,869699375	0,978077092
	بالنسبة للمقرضين	0,039976256	0,011073023	0,00375727
	بالنسبة للنتيجة العادية	0,575373345	0,031044502	0,06180892
مؤشرات تطور المؤسسة	نسبة تغيير رقم الأعمال	0,441016207	0,060322119	-
	نسبة الإنتاج	0,445829518	0,061111809	-
	نسبة تغير القيمة المضافة	0,655734966	0,10803627	-
	نسبة تغير النتيجة الصافية	2,144126041	-0,480992637	-
نسبة المرودية	نسبة المرودية المالية	0,112202237	0,040360124	0,030561892
	نسبة المرودية الاقتصادية	0,195007707	1,300073191	0,494457633

الشكل (13): مردودية المؤسسة خلال سنوات 2019/2020/2021



المصدر: من إعداد طلبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

تحليل المردودية المالية:

من خلال الجدول تبين أن المردودية المالية في ارتفاع خلال السنوات 2019 /2020/ 2021 و هذا نتيجة ارتفاع النتيجة الصافية لتصل النسبة إلى 0,11 في 2021 بعدما كانت 0,030 في 2019.

تحليل مردودية الاقتصادية:

من خلال الجدول تبين لنا أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية خلال ثلاث سنوات 2019 /2020 /2021 حيث حققت في سنة 2019 0,49 وفي 2020 نسب 1,30 حيث ارتفعت هذه النسبة خلال سنة 2020 وهذا راجع إلى ارتفاع في الفائض الإجمالي للاستغلال ثم تدهورت في سن 2021 التي أصبحت بنسبة 0,19.

نسب التوازن المالي

التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسبة هيكل الأصول	
هي النسبة التي يساهم فيها كل عنصر في مجموع الاصول		0,97	129 024 225 620,43	128 344 085 149,18	127 127 938 432,11	أصول الثابتة	نسبة هيكل الأصول
			132 452 193 718,52	131 565 139 070,08	131 891 459 461,30	مجموع الأصول	
			0,97	0,98	0,96		
التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسبة هيكل الخصوم	
تعتبر هذه النسبة عن طبيعة كل عنصر من العناصر المكونة للخصوم		0,98	130 209 275 409,84	129 067 172 862,61	129 619 119 190,39	الأموال الدائمة	نسبة هيكل الأموال الدائمة
			132 452 193 718,52	131 565 139 070,08	131 891 459 461,30	مجموع الخصوم	
			0,983066205	0,981013464	0,982771134		
التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسبة هيكل الخصوم	
		0,86	1 420 364 397,90	1 182 478 123,14	2 362 572 620,46	BFR	نسبة تمويل BFR بواسطة FRNG
			1 756 852 782,28	1 209 614 911,91	2 798 931 123,91	FRNG	
			0,808470927	0,977565762	0,844098163		
التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسبة السيولة	
تعني ان قيمة لبلصول المتداولة اكبر من قيمة الاصول الثابتة وتبين هذه النسبة سرعة حركة الاصول المتداولة وتحقيق ارباحها		0,03	3 427 968 098,09	3 221 053 920,90	4 763 521 029,19	الأصول المتداولة	نسبة سيولة الأصول
			132 452 193 718,52	131 565 139 070,08	131 891 459 461,30	مجموع الأصول	
			0,025880795	0,024482579	0,036116979		

التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسبة السيولة	
						الديون المالية	نسبة التحرر المالي
نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن المؤسسة متحررا ماليا		0,04	571 802 992,87	486 527 198,48	307 750 365,63		
			8485092297,78	7682364543,28	17740688579,30		
			0,067389131	0,063330397	0,017347149		

التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسبة التمويل	
						الأصول الجارية	نسبة السيولة
نلاحظ أن للمؤسسة سيولة تمكنها من سداد التزاماتها المتداولة من أصولها المتداولة وهذا دليل على أن المؤسسة لها قدرة على مواجهة أزمات وتحديات		2,02	3 427 968 098,09	3 221 053 920,90	4 763 521 029,19		
			1 671 115 315,81	2 011 439 008,99	1 964 589 905,28	خصوم جارية	
			2,051305536	1,601367929	2,424689762		

التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسبة التمويل	
						الأموال الخاصة	نسبة التمويل الخاص
نلاحظ أن للمؤسسة هامش أمان يمكنها من تسديد التزاماتها في وقتها		1,01	130 209 275 409,84	129 067 172 862,61	129 619 119 190,39		
			129 024 225 620,43	128 344 085 149,18	127 127 938 432,11		
			1,009184708	1,005633978	1,019595856		

التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسبة التمويل	
						مجموع الديون	نسبة القدرة على السداد
نلاحظ أن للمؤسسة هامش أمان يمكنها من تسديد التزاماتها في وقتها		0,0035	571 802 992,87	486 527 198,48	307 750 365,63		
			132 452 193 718,52	131 565 139 070,08	131 891 459 461,30		
			0,004317052	0,003697995	0,002333361		

التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسبة التمويل	
						الأموال الخاصة	مجموع الخصوم
النسبة أكثر من 0.5 معناه أن المؤسسة تستطيع التحكم في مواردها وتمكنها من أخذ القرار وبالتالي فهي مستقلة ماليا	> 0.5	0,98	130 209 275 409,84	129 067 172 862,61	129 619 119 190,39	نسبة الاستقلالية المالية	
			132 452 193 718,52	131 565 139 070,08	131 891 459 461,30		
			0,983066205	0,981013464	0,982771134		

التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسب المردودية	
						نتيجة الصافية	مجموع الأصول
تبيين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مساهمة المؤسسة بنسبة 0,47%		0,0047	962 466 441,44	306 115 731,02	589 809 997,12	المردودية الاقتصادية	
			132 452 193 718,52	131 565 139 070,08	131 891 459 461,30		
			0,007266519	0,002326724	0,004471935		

التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسب المردودية	
						نتيجة الصافية	الأموال الخاصة
تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استثمار نشاطها .		0,0048	962 466 441,44	306 115 731,02	589 809 997,12	المردودية المالية	
			130 209 275 409,84	129 067 172 862,61	129 619 119 190,39		
			0,007391689	0,002371755	0,004550332		

التحليل	معياري النسبة	نسبة	2021	2020	2019	نسب المردودية	
						نتيجة الصافية	رقم الأعمال
تبيين مدى إمكانية تحقيق المؤسسة للأرباح من خلال مجموع مبيعاتها حيث الربح المحقق من المبيعات الصافية		0,04	962 466 441,44	306 115 731,02	589 809 997,12	المردودية التجارية	
			10 326 701 861,07	18 474 063 103,23	17 423 066 801,72		
			0,093201726	0,016570027	0,033852249		

تعليق شامل حول وضعية المؤسسة:

من خلال كل ما سبق من تحليل للميزانية بواسطة النسب ومؤشرات التوازن المالي و تحليل جدول حسابات النتائج يمكن استخلاص وضعية المؤسسة بصفة عامة:

بالنسبة لمؤشرات التوازن المالية نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها خلال فترة الدراسة إن المؤسسة حققت توازن مالي، حيث إنها حققت توازن بين احتياجاتها ومصادرها التمويلية، ومن هذا لاحتظنا رأس المال العامل الصافي FRNG كان موجب خلال ثلاث سنوات 2019-2020-2021 وهذا ما يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة ، أي أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا مبدئياً أعطى أماناً للمؤسسة.

أما احتياجات رأس المال العامل BFR كان موجب كذلك خلال السنوات الثلاثة وهذا ما أعنى أن المؤسسة استطاعت مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وبالتالي حققت توازن مالي. وهذا ما يدل من خلال رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل إن المؤسسة تتمتع بسيولة موجبة معتبرة لكون خزينة موجبة. وهذا ما يمكنها إلى الوصول إلى أهدافها، وهو مؤشر إيجابي على عدم التبعية للأطراف أخرى.

أما بالنسبة للنسب المالية نلاحظ من خلال النتائج التي ظهرت خلال فترة الدراسة أن المؤسسة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها وهذا راجع إلى كون الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة ، كما تمتاز المؤسسة باستقلالية مالية كونها استطاعت تغطية ديونها بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء إلى التمويل الخارجي .

أما تحليل جدول حسابات النتائج نلاحظ من خلال النتائج التي ظهرت في فترة الدراسة (2019-2020-2021) أن المؤسسة حصلت رقم أعمال كافي لتحقيق مرد ودية عالية.

بعد الدراسة وتحليل وضعية المؤسسة نستطيع القول بأنها تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة وهذا ما يوفر لها هامش أمان .

خلاصة الفصل:

من خلال القيام بعملية التحليل المالي على مستوى مؤسسة "سونا طراك مركب الصناعي GP1/Z" لمعرفة ودراسة وضعيتها المالية باستخدام أدوات التحليل المالي و المتمثلة في مختلف المؤشرات و النسب المالية، فقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات لمؤسسة "سونا طراك مركب الصناعي GP1/Z" إذ بدأت بتقديم تعريف شامل للشركة و للمركب الصناعي GP1/Z ، بالإضافة إلى عرض مهامها وأهدافها .

من خلال قيامنا بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة وبعدها الدراسة التطبيقية المتعلقة بالمركب GP1/Z و الإطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية و حساب النتائج لسنوات 2019 – 2020 – 2021 ، وكذا معرفة كل المؤشرات المعبرة و المحللة لوضعية المؤسسة فان النتيجة العامة التي توصلنا إليها هي:

- المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال سنوات الدراسة حيث حققت خزينة صافية موجبة .
- توفر رأس المال العامل الذي يحقق لها هامش الأمان .
- تمتعها بخرينة موجبة مما يبين أن حالتها المالية جيدة.
- عدم اللجوء إلى البنك نظرا إلى السيولة التي بحوزتها.
- تحقيق مردودية حسنة وذلك تبعاً لما تبينه النسب المدروسة.

العلماء الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أمراً هاماً و ضرورياً، و الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة من خلال تقييم وضعيتها المالية خلال فترة زمنية معينة، من أجل الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة، كما يعد الأداة التي يستطيع من خلالها المحلل توجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، و الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة و الفعالية حتى يتسنى لها البقاء و الاستمرار، و ذلك بالاعتماد على أدوات التحليل المالي، التي لها أهمية كبيرة في إظهار المشاكل التي قد تواجه المؤسسة، حيث تساعد على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و هل لها توازن مالي .

من خلال تطبيق التحليل المالي و إعطاء صورة واضحة يأتي دور متخذي القرارات، حيث تم خلال هذه المذكرة التركيز على الجانب المالي و المحاسبي، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار و المراقبة داخل المؤسسة، كما تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات، كونها تختار أفضل و أنسب البدائل من بين العديد من القرارات، حيث تمر عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل، كما تتأثر بعوامل مختلفة. و يعتبر قرار الاستثمار من أصعب القرارات المالية لأنه يعتمد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، لذا لا يمكن اتخاذ القرارات إلا بعد إظهار نتائج التحليل المالي .

و في الأخير يمكن القول بأن التحليل المالي أثر بليغ على عملية اتخاذ القرار في المؤسسة، من خلال المساعدة على اكتشاف نقاط القوة و تعزيزها و تدعيمها، و نقاط الضعف مع محاولة تصحيحها و تفاديها في المستقبل، مما يؤدي بدوره إلى استمرارية المؤسسة و المحافظة على بقاءها و العمل على زيادة قيمتها السوقية و تعظيم أرباحها.

الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر هذه الفرضية صحيحة حيث أن استعمال أدوات التحليل المالي يمكن من الكشف عن نقاط القوة و الضعف في المؤسسة .

الفرضية الثانية: فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على أن التحليل المالي يقدم لنا معلومات تساعد عملية اتخاذ القرار ثبتت صحتها من خلال الجانب النظري للدراسة و التطبيقي أيضا حيث أن كل أداة من أدوات التحليل المالي من مؤشرات أو النسب المالية والتي تمس جل الجوانب المالية للمؤسسة كما تحتوي

على تفاسير لنتائجها تساعد على معرفة الخلل والمشكل وبالتالي حصر المشكل وفهمه وترشيد القرارات المتخذة بشأنه.

نتائج الدراسة:

- التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة وتحسين أدائها في المستقبل.
- لكي يقوم المسير المالي بمهامه في أحسن الظروف لا بد من وجود تقنيات تساعد في اتخاذ القرارات ومن بينها تقنيات نسب و المؤشرات المالية.
- إن عملية اتخاذ القرارات تتعلق بمصير المؤسسة فنجاحها أو فشلها متوقف على قراراتها المتخذة.
- يعتبر التحليل المالي همزة وصل بين القوائم المالية وعملية اتخاذ القرار.
- الوضعية المالية للمركب الصناعي GP1/Z جيدة إلا أنه تأثر كباقي المؤسسات الاقتصادية خلال سنوات الأخيرة بجائحة كورونا ، ونلاحظ هذا من خلال تحليلنا لقوائمه المالية خلال ثلاث سنوات التالي 2021 / 2020 / 2019 .

المقترحات: يمكن إدراج مجموعة من الاقتراحات والمتمثلة فيما يلي:

- الاهتمام بالتحليل المالي لما له من أهمية كبيرة بالمؤسسة وتحسين مردودية المؤسسة.
- ضرورة الاهتمام بكافة البيانات التي تحتويها القوائم المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات.
- تدريب متخذي القرارات في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.

آفاق الدراسة:

ومن خلال دراستنا لموضوع أثر التحليل المالي على عملية اتخاذ القرار، نقترح على الطلبة المقبلين على إعداد الدراسات والبحوث التطرق إلى دراسات تفصيلية أخرى وهي كالتالي:

- كيفية مساهمة التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة.
- مدى فعالية التحليل المالي في الرفع من مردودية المؤسسة.
- دور التحليل المالي في كشف الانحرافات وترشيد القرارات .

قائمة المراجع

اولا: الكتب

1. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل للنشر، عمان، 2012.
2. إسماعيل إسماعيل وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر، 2005.
3. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، التسيير المالي ، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.
4. أمين أحمد السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، دار الجامعية، القاهرة، 2009 .
5. جمال الدين المرسي ، احمد عبد الله اللحج ، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2006.
6. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2000.
7. خالد قاشي، نظام المعلومات التسويقية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، مدخل اتخاذ القرار، عمان، 2018.
8. خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
9. زغيب مليكة وجوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية . بن عكنون، الجزائر، 2010.
10. طارق عبد الرؤوف رامي، صناعة اتخاذ القرار، مؤسسة الطيبة للنشر و التوزيع، القاهرة ، 2015 .
11. طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض استثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، دار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
12. عاطف وليد أندراوس، التمويل وإلا دارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجماعي، إلا سكندرية، 2006.
13. عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، مطبوعة جامعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.

14. فهبي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008.
15. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
16. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
17. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية والاستثمار والتمويل – التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، عمان، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008 .
18. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، طبعة 1، مطبعة الطليعة، عمان، 2000.
19. مؤيد رضا خنفرو غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
20. مؤيد عبد الحسين الفضل، نظريات اتخاذ القرارات منح كمي، دار المناهج، عمان، 2016.
21. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2012.
22. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.
23. وليد الحياي، اتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
24. يوسف قريش، إلياس بن ساسي، التسيير المالي دروس و تطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
25. Christian Hoarau، maitriser le diagnostic financier. Groupe revue fiduciaire، 2 éditions، paris، 2001، p 61

ثانيا: الرسائل والمذكرات :

1. بوزيد إيمان، واقع التحليل المالي وأهميته في اتخاذ القرار داخل المؤسسات الصناعية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر الأكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019-2020.

2. رياض سالمي ، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في اتخاذ القرارات التمويلية، رسالة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة ، مسيلة ، جامعة محمد بوضياف 2017 – 2018.
3. السعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، البويرة، 2017/ 2018.
4. طير لويزة ، سايفي باهية فريال ، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، رسالة الماجستير، البويرة، جامعة اوكلي محمد الحاج ، 2014- 2015.
5. عباس بن الضب، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010.
6. عبد الرحمان حمزة ، دور التحليل المالي في تقييم المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة ، جامعة مستغانم ، 2015-2016
7. معصم صبرينة، دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية، رسالة الماجستير الأكاديمي في علوم التسيير، أم البواقي ، جامعة العربي بن 2011 – 2012.
8. مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
9. نزهة بن داني و حنان بن صديق، دور التحليل المالي في اتخاذ قرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل ماستر تخصص محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2021.
10. يماني أمينة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة، 2012/2013.

ثالثا: مجالات

1. بلحاج فتيحة، الأسس النظرية و العلمية في اتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعوامة و السياسات الاقتصادية، العدد 07، الجزائر، 2016.

الملاحق



BILAN INTERNE
Exercice 2021 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE GP12]

Edite le: 19/03/2022
Heure : 11:47

REF.	RUBRIQUE	ACTIF					PASSIF				
		N	N	N	N	N	N	N	N	N	
ACTIF NON COURANT											
20	Immobilisations incorporelles	33 692 743,34	33 692 743,34	3 610 964 186,16	1 000 944,35	1 000 944,35					
21	Immobilisations corporelles	13 402 594 409,16	9 972 373 122,00	2 616 624 125,49	3 670 897 502,36	3 670 897 502,36					
22	Immobilisations en cours										
24	Frais liés à l'acquisition	114 202 064 986,21	111 665 441 660,72	2 616 624 125,49	2 040 398 950,05	2 040 398 950,05	962 466 441,44	306 115 231,02			
23	Immobilisations en cours	664 469 960,28		664 469 960,28	870 154 665,51	870 154 665,51	7 522 625 856,14	7 316 248 812,36			
26	Participations et créances rattachées à dév part	200 277 195,05		200 277 195,05							
27	Autres immobilisations financières										
	TOTAL IMMOBILISATIONS	128 002 042 793,04	121 670 310 782,06	7 131 731 566,58	7 131 731 566,58	7 131 731 566,58	8 482 692 297,28	7 602 364 543,28			
133	Immobilisations financières	222 183 927,89		222 183 927,29							
	TOTAL ACTIF NON COURANT	128 226 226 720,93	121 670 310 782,06	7 353 915 493,87	7 353 915 493,87	7 353 915 493,87					
ACTIF COURANT											
30	Stocks et approvisionnements	2 743 509 960,20	48 414 587,60	2 695 095 372,60	2 726 047 208,05	2 726 047 208,05	9 817,66	486 527 198,48			
31	Autres approvisionnements										
32	Autres approvisionnements	2 743 509 960,20	48 414 587,60	2 695 095 372,60	2 726 047 208,05	2 726 047 208,05	571 293 175,41	486 527 198,48			
33	En cours de production de biens										
34	En cours de production de services										
35	Stocks de produits										
36	Stocks en cours de fabrication										
37	Stocks à l'étranger										
38	Actifs financiers										
	TOTAL ACTIF COURANT	2 743 509 960,20	48 414 587,60	2 695 095 372,60	2 726 047 208,05	2 726 047 208,05	571 293 175,41	486 527 198,48			
	TOTAL ACTIF COURANT	131 000 000 000,00	131 724 383 112,66	10 228 010 696,46	10 180 330 720,25	10 180 330 720,25	10 228 010 696,46	10 180 330 720,25			
	TOTAL ACTIF COURANT	131 000 000 000,00	131 724 383 112,66	10 228 010 696,46	10 180 330 720,25	10 180 330 720,25	10 228 010 696,46	10 180 330 720,25			
PASSIF											
CAPITAUX PROPRES											
10	Capital Réserves et Assemblés										
11	Capital Réserves										
12	Capital Réserves										
13	Capital Réserves										
14	Capital Réserves										
15	Capital Réserves										
16	Capital Réserves										
17	Capital Réserves										
18	Capital Réserves										
	TOTAL CAPITAUX PROPRES	8 482 692 297,28	7 602 364 543,28	7 602 364 543,28	7 602 364 543,28	7 602 364 543,28	7 602 364 543,28	7 602 364 543,28			
PASSIF NON COURANT											
13	DEF. SUB. Bénéf. Fond & Charges DEF.										
14	Provisions réglementées										
15	Provisions pour Charges										
16	Provisions pour Charges										
17	Provisions pour Charges										
18	Provisions pour Charges										
19	Provisions pour Charges										
20	Provisions pour Charges										
21	Provisions pour Charges										
22	Provisions pour Charges										
23	Provisions pour Charges										
24	Provisions pour Charges										
25	Provisions pour Charges										
26	Provisions pour Charges										
27	Provisions pour Charges										
28	Provisions pour Charges										
29	Provisions pour Charges										
30	Provisions pour Charges										
31	Provisions pour Charges										
32	Provisions pour Charges										
33	Provisions pour Charges										
34	Provisions pour Charges										
35	Provisions pour Charges										
36	Provisions pour Charges										
37	Provisions pour Charges										
38	Provisions pour Charges										
	TOTAL PASSIF NON COURANT	571 293 175,41	486 527 198,48	486 527 198,48	486 527 198,48	486 527 198,48	486 527 198,48	486 527 198,48			
PASSIF COURANT											
40	Fournisseurs et comptes rattachés	1 671 135 315,21	1 179 295 074,26	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53					
41	Clients créditeurs, avances, BFR...	256 464 044,42	353 001 516,17	135 017 208,56	135 017 208,56	135 017 208,56					
42	Préavis et comptes rattachés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
43	Organismes sociaux et comptes rattachés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
44	Etat collectifs publiques Organismes internationaux	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
45	Groupe et associés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
46	Crediteurs Divers	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
47	Comptes Transferts/Attente	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
48	Charges ou Produits constatés d'avance et Prov	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
49	Charges ou Produits constatés d'avance et Prov	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
50	Valuers mobilières de placement	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
51	Banques, Etabl. Financiers & Assurés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
52	Préavis et comptes rattachés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
53	Préavis et comptes rattachés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
54	Préavis et comptes rattachés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
55	Préavis et comptes rattachés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
56	Préavis et comptes rattachés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
57	Préavis et comptes rattachés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
58	Préavis et comptes rattachés	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96	112 679 620,96					
	TOTAL PASSIF COURANT	1 671 135 315,21	1 179 295 074,26	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	1 671 135 315,21	1 179 295 074,26	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	
	TOTAL PASSIF COURANT	1 671 135 315,21	1 179 295 074,26	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	1 671 135 315,21	1 179 295 074,26	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	
	TOTAL PASSIF COURANT	1 671 135 315,21	1 179 295 074,26	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	1 671 135 315,21	1 179 295 074,26	1 430 609 654,53	1 430 609 654,53	

TABLEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2021 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE GP1Z]

Edité le:16/03/2022
Heure: 11:54

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)		EXERCICE (N-1)		Total
		Externes	Internes (89...)	Externes	Internes (89...)	
70	Ventes et produits annexes	1 144 040 245,03	10 326 701 861,07	796 072 164,14	17 677 990 939,09	18 474 063 103,23
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-180 376 631,99	-180 376 631,99	-165 030 720,33		-165 030 720,33
73	Production immobilisée					
74	Subvention d'exploitation					
60	1. Production de l'exercice	963 663 613,04	10 146 325 229,08	631 041 443,81	17 677 990 939,09	18 309 032 382,90
61	Achats consommés	1 099 078 120,56	1 099 231 751,95	1 138 156 677,29	369 048,08	1 138 525 725,37
62	Services extérieurs et autres consommations	2 909 729 332,54	2 912 278 266,54	3 153 451 523,96	41 200,00	3 153 492 723,96
62	Autres Services extérieurs	370 753 767,82	1 841 363 221,03	176 853 223,13	1 368 799 163,06	1 545 657 386,19
	2. Consommation de l'exercice	4 379 561 220,92	5 852 873 239,52	4 468 466 424,38	1 369 209 411,14	5 837 675 835,52
63	3. Valeur ajoutée (1-2)	-3 415 897 607,88	4 293 451 989,56	-3 837 424 980,57	16 308 781 527,95	12 471 356 547,38
64	Charges de personnel	2 498 813 141,40	2 498 813 141,40	2 417 126 462,08		2 417 126 462,08
64	Impôts,taxes et versements assimilés	139 980 451,59	139 980 451,59	66 593 902,83		66 593 902,83
75	4. Excédent brut d'exploitation	-6 054 691 200,87	7 709 349 697,44	-6 321 145 345,48	16 308 781 527,95	9 987 636 182,47
75	Autres produits opérationnels	149 058 046,25	149 058 046,25	281 207 107,04		281 207 107,04
68	Autres charges opérationnelles	16 473 754,49	16 475 784,49	1 178 733 912,16	63 111,00	1 178 797 023,16
68	Dotations aux amortissements,provisions et pertes de val.	883 895 717,47	883 895 717,47	8 686 240 948,99		8 686 240 948,99
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	106 744 312,96	106 744 312,96	12 971 559,44		12 971 559,44
75	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	-6 699 258 313,62	7 709 347 597,44	-15 891 941 540,15	16 308 718 416,95	416 776 876,80
76	Produits financiers	8 114 099,47	8 114 099,47	3 877 634,30		3 877 634,30
66	Charges financières	66 157 046,96	66 157 046,96	110 593 322,55		110 593 322,55
	6. Résultat financier	-58 042 947,49	-58 042 947,49	-106 715 688,25		-106 715 688,25
695+8	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	-6 757 301 261,11	7 709 347 597,44	-15 998 657 228,40	16 308 718 416,95	310 061 188,55
692+3	Impôts exigibles sur résultats ordinaires					
TPAO	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-16 683 509,91	-16 683 509,91	-12 507 591,09		-12 507 591,09
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	1 227 580 071,72	10 410 241 687,76	929 097 744,59	17 677 990 939,09	18 607 088 683,68
TPAO	Total des Charges des Activités ordinaires	7 968 197 822,92	9 441 511 841,52	16 915 247 381,90	1 369 272 522,14	18 284 519 904,04
77	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-6 740 617 751,20	968 729 846,24	-15 986 149 637,31	16 308 718 416,95	322 568 779,64
67	Produits sur éléments extraordinaires	6 263 404,80	6 263 404,80	16 453 048,62		16 453 048,62
67	Charges sur éléments extraordinaires	-6 263 404,80	-6 263 404,80	-16 453 048,62		-16 453 048,62
	9. Résultat extraordinaire	-6 263 404,80	6 263 404,80	-16 453 048,62		16 453 048,62
	10. Résultat net de l'exercice	-6 746 881 156,00	962 466 441,44	-16 002 602 685,93	16 308 718 416,95	306 115 731,02

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)

BILAN
Exercice 2020
(Edition définitive)

Le Directeur
du Complexe GP-LZ
V. AMARA

Edité le : 25/03/2021 10:02
Par : BR6001

RUBRIQUE	ACTIF		PASSIF	
	N Brut	N Amort/Prov.	N Net	N+1 Net
ACTIF NON COURANT				
Ecarts d'acquisition (ou goodwill)	32 695 743,34	31 664 808,99	1 030 934,35	2 752 714,75
Immobilisations incorporelles	127 032 434 235,25	121 318 587 964,26	5 713 846 460,99	13 665 659 731,28
Immobilisations corporelles	870 133 665,51		870 133 665,51	1 224 188 924,34
Immobilisations en cours	203 331 315,06		203 331 315,06	195 246 439,97
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Pièces et autres actifs financiers non courants	203 331 315,06		203 331 315,06	195 246 439,97
Impôts différés actifs	205 490 000,03		205 490 000,03	192 982 408,93
TOTAL ACTIF NON COURANT	128 344 085 149,18	121 350 252 773,25	6 993 832 375,98	15 280 830 219,27
ACTIF COURANT				
Stocks et en-cours	2 755 144 935,75	29 697 727,68	2 726 047 208,07	2 682 690 710,10
Créances et emplois assimilés				
Clients	169 925 920,28		169 925 920,28	1 422 557 206,44
Autres débiteurs	5 992 417,54	5 457 818,40	444 599,14	4 249 891,95
Autres actifs courants	2 515 048,16		2 515 048,16	
Disponibilités et assimilés	260 428 810,42		260 428 810,42	186 316 319,00
Placements et autres actifs financiers courants				
Troisorerie	27 136 788,77		27 136 788,77	436 358 303,45
TOTAL ACTIF COURANT	3 221 653 830,90	34 555 546,08	3 188 498 374,82	4 731 196 630,94
TOTAL ACTIF	131 565 739 079,08	121 384 898 319,33	10 180 330 750,75	20 013 028 850,21
Courtille équilibre Actif : Passif >>>	0,00	0,00		
RUBRIQUE				
CAPITAUX PROPRES				
Capital déca				
Capital non agacé				
Prime et réserves (Réserves consolidées (I))				
Ecarts de réévaluation				
Ecarts d'évaluation (I)				
Ecarts d'évaluation (II)				
Résultat net/Résultat net part du groupe (I)				
Autres capitaux propres Report à nouveau				
Comptes de liaison				
Part de la société consolidante (I)				
Part de la société consolidante (II)				
TOTAL CAPITAUX PROPRES - I				
Impôts différés et provisions				
Autres dettes non courantes				
Provisions et produits consolidés d'avance				
TOTAL PASSIF NON COURANT - II				
PASSIF COURANTS				
Fournisseurs et comptes rattachés				
Impôts				
Autres dettes				
Troisorerie Passif				
TOTAL PASSIF COURANT - III				
TOTAL PASSIF				

TABEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2020 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE GP1Z]

Edité le:15/03/2021
Heure : 11:33

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)		EXERCICE (N-1)		Total
		Externes	Internes (89...)	Externes	Internes (89...)	
70	Produits annués	796 072 164,14	18 474 063 103,23	1 125 351 839,98	16 297 714 961,74	17 423 066 801,72
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-165 030 720,33	-165 030 720,33	-168 492 650,72		-168 492 650,72
73	Production immobilisée					
74	Subvention d'exploitation					
60	1. Production de l'exercice	631 041 443,81	18 309 032 382,90	956 859 189,26	16 297 714 961,74	17 254 574 151,00
61	Achats consommés	1 138 156 677,29	369 048,08	1 253 666 348,01	492 901,84	1 254 159 249,85
62	Services extérieurs et autres consommations	3 153 451 523,96	41 200,00	3 162 623 298,59	613,00	3 162 623 911,58
	Autres Services extérieurs	1 768 799 163,06	1 545 657 386,19	1 73 162 643,69	1 409 259 831,13	1 562 422 474,82
	2. Consommation de l'exercice	4 468 466 424,38	5 837 875 835,52	4 989 452 290,28	1 409 753 345,97	5 999 205 636,25
63	Charges de personnel	-3 837 424 980,57	16 308 781 527,95	-3 632 593 101,02	14 887 961 615,77	11 255 368 514,75
64	Impôts taxes et versements assimilés	2 417 126 462,08	2 417 126 462,08	2 424 607 402,46		2 424 607 402,46
	4. Excédent brut d'exploitation	66 593 902,83	66 593 902,83	58 742 227,38		58 742 227,38
75	Autres produits opérationnels	-6 321 145 345,48	9 987 636 182,47	-6 115 942 730,86	14 887 961 615,77	8 772 018 884,91
65	Autres charges opérationnelles	178 630 341,42	178 630 341,42	392 772 315,38		392 772 315,38
66	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	1 178 733 912,16	63 111,00	43 402 640,08	377 000,00	43 779 640,08
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	8 686 240 948,99	8 686 240 948,99	8 579 710 718,82		8 579 710 718,82
	5. Résultat Opérationnel (Exploitation)	12 971 559,44	12 971 559,44	20 629 689,52		20 629 689,52
76	Produits financiers	-15 994 518 305,77	314 200 111,18	-14 325 654 084,86	14 887 584 615,77	561 930 530,91
66	Charges financières	3 877 634,30	3 877 634,30	13 217 330,27		13 217 330,27
	7. Résultat financier	110 593 322,55	110 593 322,55	32 968 847,43		32 968 847,43
695+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-106 715 688,25	-106 715 688,25	-19 741 517,16		-19 741 517,16
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-16 101 233 994,02	207 484 422,93	-14 345 395 602,02	14 887 584 615,77	542 189 013,75
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	826 520 978,97	18 504 511 918,06	-47 620 783,37	16 297 714 961,74	-47 620 783,37
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	16 915 247 381,90	18 284 519 904,04	1 383 478 524,43	1 410 130 345,97	17 681 193 486,17
77	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-16 088 726 402,93	219 992 014,02	15 681 253 343,08	14 887 584 615,77	17 091 383 689,05
67	Produits sur éléments extraordinaires	102 576 765,62	102 576 765,62			102 576 765,62
	Charges sur éléments extraordinaires	16 453 048,62	16 453 048,62			
	9. Résultat extraordinaire	86 123 717,00	86 123 717,00			
	10. Résultat net de l'exercice	-16 002 602 685,93	306 115 731,02	-14 297 774 818,65	14 887 584 615,77	589 809 797,12

TPAO = Classe 7 (-77) TCAO = Classe 6 (-67)

Edite le 30/03/2020
Heure 08:50

BILAN INTERNE
Exercice 2019 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE GP1Z]



REF.	RUBRIQUE	ACTIF			PASSIF		
		N Brut	N Amort-Prov	N Net	N-1 Net	N	N-1
20	Immobilisations incorporelles	32 695 743,34	29 943 028,59	2 752 714,75	4 474 495,15		
21	Immobilisations corporelles	13 135 669 413,84	8 074 559 971,48	5 061 131 442,36	5 025 515 526,76		
22	Immobilisations en cession					589 809 797,12	
24	Equipement & Complexes/Production	112 342 135 501,69	103 742 607 712,77	8 604 528 288,92	16 629 188 769,62		
23	Immobilisations en cours	1 224 188 924,34		1 224 188 924,34	259 047 562,79		
26	Participation et avance rattachées à des joint					17 150 878 782,18	
27	Autres Immobilisations Financières	195 246 439,97		195 246 439,97	148 924 855,12		
	TOTAL IMMOBILISATIONS	126 394 964 023,18	111 847 108 212,84	15 087 817 810,34	22 067 158 203,44		
133	Immôts Différés Actifs	157 982 408,93		157 982 408,93	145 361 625,55		
	TOTAL ACTIF NON COURANT	127 127 834 432,11	111 847 108 212,84	15 245 800 219,27	22 212 519 829,00		
	ACTIF COURANT						
30	Stock et en-cours	2 708 500 136,33	25 803 425,23	2 682 696 710,10	2 660 651 182,11		
31	Stocks de marchandises						
32	Matières premières et fournitures						
33	Autres approvisionnements						
34	En cours de production de biens						
35	En cours de production de services						
36	Stocks de produits						
37	Stocks provenant d'immobilisations						
38	Stocks à restituer	464,07		464,07	25 660,89		
39	Achats Stocks						
409	Créances et Emplois Assimilés	1 618 662 396,41	5 518 973,02	1 613 143 417,39	192 523 879,64		
41	Fournisseurs et comptes rattachés	1 532 741,05		1 532 741,05	2 970 719,72		
42	Clients et Comptes rattachés	1 422 557 206,44		1 422 557 206,44	310 000,00		
43	Personnels et Comptes rattachés	2 120 000,00		2 120 000,00			
44	Organismes Sociaux et Comptes rattachés						
45	Etat collectivités publiques Organismes internat						
46	Groupes et Associés						
47	Objets Divers	6 116 123,07	5 518 973,02	597 150,00	312 775,33		
48	Comptes Transitoires/Attente	186 336 319,00		186 336 319,00	188 912 380,59		
49	Charges ou Produits constatés d'avance et s						
	Disponibilités et Assimilés	436 358 503,45		436 358 503,45	116 987 730,08		
50	Valeurs Mobilières de Placement						
51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés	436 358 503,45		436 358 503,45	116 987 730,08		
52	Instruments Financiers Derivés						
53	Caisse						
54	Régie d'avances et crédits						
58	Virements internes						
	TOTAL ACTIF COURANT	4 763 521 029,19	31 232 388,25	4 732 288 640,94	2 970 468 788,03		
	TOTAL ACTIF	131 891 459 461,30	111 879 439 611,09	20 032 028 859,21	25 182 648 617,03		
	RUBRIQUE						
	CAPITAUX PROPRES						
10	Capital Réserves et Assimilés						
11	Report à nouveau						
12	Résultat de l'exercice						
18	Comptes de liaison						
	TOTAL CAPITALS PROPRES						
	PASSIF NON COURANT						
13	OP. SUB. Recus, Prod & Charges DIFF.						
14	Provisions réglementées						
15	Provisions pour Charges						
16	Emprunts et Dettes Assimilées						
17	Dettes rattachées à des participations						
229	Droits de cession						
269	Versement restant à effectuer - 5/7Ttes						
279	Versement à effectuer sur titre immobilis						
	TOTAL PASSIF NON COURANT						
	Créances et Emplois Assimilés						
40	Fournisseurs et comptes rattachés						
41	Clients et Comptes rattachés						
42	Personnels et Comptes rattachés						
43	Organismes Sociaux et Comptes rattachés						
44	Etat collectivités publiques Organismes internat						
45	Groupes et Associés						
46	Objets Divers						
47	Comptes Transitoires/Attente						
48	Charges ou Produits constatés d'avance et Prov						
	Disponibilités et Assimilés						
50	Valeurs Mobilières de Placement						
51	Banques, Etab. Financiers & Assimilés						
52	Instruments Financiers Derivés						
53	Caisse						
54	Régie d'avances et crédits						
58	Virements internes						
	TOTAL PASSIF COURANT						
	TOTAL PASSIF						

Editee par SYGEP V3.0

TABLEAU COMPTE DE RESULTAT
Exercice 2019 [DEFINITIVE]
[COMPLEXE GP1Z]

Edité le: 30/03/2020
Heure : 10:01

Compte	Désignation	EXERCICE en cours (N)		Total	EXERCICE (N-1)		Total
		Externes	Internes (89...)		Externes	Internes (89...)	
70	Ventes et produits annexes	1 125 357 839,98	16 297 714 961,74	17 423 066 801,72			16 203 260 381,18
72	Variation des Stocks de produits finis et en cours	-168 492 650,72		-168 492 650,72			-178 558 851,77
73	Production immobilisée						
74	Subvention d'exploitation						
	1. Production de l'exercice	956 859 189,26	16 297 714 961,74	17 254 574 151,00			16 024 701 529,41
60	Achats consommés	1 253 866 348,01	492 901,84	1 254 768 249,85			1 277 810 611,59
61	Services extérieurs et autres consommations	3 162 623 298,58	613,00	3 163 236 511,58			3 289 500,00
62	Autres Services extérieurs	173 162 643,69	1 409 259 831,13	1 582 422 474,82			1 381 786 924,45
	2. Consommation de l'exercice	4 589 652 290,28	1 409 755 345,97	5 999 205 636,25			4 277 470 100,25
	3. Valeur ajoutée (1-2)	-3 632 793 101,02	14 887 961 615,77	11 255 368 514,75			14 818 140 110,25
63	Charges de personnel	2 424 607 402,46		2 424 607 402,46			1 876 205 170,45
64	Impôts, taxes et versements assimilés	58 742 227,38		58 742 227,38			21 992 804,53
	4. Excédent brut d'exploitation	-6 116 942 730,86	14 887 961 615,77	8 772 018 884,91			8 463 913 183,25
75	Autres produits opérationnels	392 772 315,38		392 772 315,38			110 913 757,78
65	Autres charges opérationnelles	43 402 640,08	377 000,00	43 779 640,08			124 601 050,92
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de val.	8 579 710 718,82		8 579 710 718,82			8 522 911 758,57
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	20 629 689,52		20 629 689,52			46 049 845,00
	5. Résultat opérationnel (Exploitation)	-14 325 654 084,86	14 887 584 615,77	561 930 530,91			-14 844 776 133,71
76	Produits financiers	13 217 330,27		13 217 330,27			4 415 588,20
66	Charges financières	32 958 847,43		32 958 847,43			32 580 397,09
	6. Résultat financier	-19 741 517,16		-19 741 517,16			-28 164 808,89
	7. Résultat ordinaire avant impôts (5+6)	-14 345 395 602,02	14 887 584 615,77	542 189 013,75			14 818 140 110,25
695+8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
692+3	Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires	-47 620 783,37		-47 620 783,37			-54 800 832,35
TPAO	Total des Produits des Activités ordinaires	1 383 478 524,43	16 297 714 961,74	17 681 193 486,17			16 203 260 381,18
TCAO	Total des Charges des Activités ordinaires	15 681 253 343,08	1 410 130 345,97	17 091 383 689,05			1 385 120 270,93
	8. Résultat Net des Activités ordinaires	-14 297 774 818,65	14 887 584 615,77	589 809 797,12			14 818 140 110,25
77	Produits sur éléments extraordinaires						
67	Charges sur éléments extraordinaires						
	9. Résultat extraordinaire						
	10. Résultat net de l'exercice	-14 297 774 818,65	14 887 584 615,77	589 809 797,12			14 818 140 110,25